

Distr.: General
15 May 2026
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس



الدورة الحادية والثلاثون

كينغستون، 13-31 تموز/يوليه 2026

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت للجمعية**

اعتماد ميزانية السلطة

البند 17 من جدول أعمال المجلس

ميزانية السلطة الدولية لقاع البحار

الميزانية المقترحة للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة المالية 2027-2028

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

3	أولاً - المقدمة والغرض من المقترح
4	ثانياً - السياق الاستراتيجي وأهداف فترة السنتين
5	ثالثاً - عرض مقترح الميزانية
7	رابعاً - لمحة عامة عن الميزانية المقترحة
8	خامساً - التنفيذ على مراحل والتوقعات على المدى المتوسط
9	سادساً - النفقات الإدارية للأمانة
9	ألف - الدعم المؤسسي ودعم القوة العاملة
13	باء - الاتساق الإداري وسلامة العمليات
13	جيم - النظم المتكاملة للرقابة الإدارية والتخطيط المركزي للموارد

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 26 حزيران/يونيه 2026.

** ISBA/31/A/L.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

260626 010626 26-07021 (A)



14	دال - إدارة المباني والمعدات واستمرارية دورة الحياة
14	سابعاً - خدمات المؤتمرات
15	ثامناً - النفقات البرنامجية
15	ألف - تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة
16	باء - حماية البيئة البحرية
16	جيم - إدارة البيانات (الموارد والبيئة) وتحويل البيانات والأمن السيبراني
18	دال - تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة
18	هاء - الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي
19	واو - تنمية القدرات والتعاون التقني
20	زاي - الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين
20	تاسعاً - إدارة العقود
21	عاشراً - لجنة التخطيط الاقتصادي
22	حادي عشر - المؤسسة
22	ثاني عشر - جدول الاشتراكات المقررة
23	ثالث عشر - ملخص الميزانية
23	رابع عشر - الإجراءات المطلوب من لجنة المالية والمجلس والجمعية اتخاذها
		المرفقات
25		الأول - الميزانية المقترحة للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2027 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2028
		الثاني - التمويل التقديري لميزانية الفترة 2027-2028 من خلال الاشتراكات المقررة، والنفقات العامة للمتعاقدين، والإيرادات المتنوعة
32	الثالث - الترتيب الإرشادي لأبواب الميزانية الرئيسية ومجموعات البرامج وفقاً للهيكل الإداري للسلطة
33	الرابع - نظرة استشرافية إرشادية للتطور على مراحل وفي الأجل المتوسط لاستثمارات تمكينية مختارة، والاحتياجات المتوقعة للميزانية للفترة 2027-2032
35	الخامس - عرض إرشادي على مستوى المكاتب لاحتياجات الميزانية المقترحة للفترة المالية 2027-2028
38	السادس - تبرير مفصل للنظم المتكاملة للرقابة الإدارية والتخطيط المركزي للموارد
43	السابع - موجز تنفيذي لتقييم إدارة السجلات والمعلومات في السلطة الدولية لقاع البحار الذي أجراه قسم إدارة المحفوظات والسجلات

أولاً - المقدمة والغرض من المقترح

- 1 - تحدد هذه الميزانية المقترحة ميزانية برنامجية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة المالية 2027-2028، على النحو الذي قدمه الأمين العام.
- 2 - وتستند هذه الميزانية المقترحة إلى المسؤوليات المتغيرة التي تضطلع بها السلطة بموجب الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994).
- 3 - ويجب أن تكون السلطة مستعدة للانتقال من مرحلة الاستكشاف والبحث إلى مرحلة التنفيذ والاستغلال من خلال تحسين هيكلها الإداري والتشغيلي. ولهذا الغرض، من الضروري ضمان أن تكون القدرات المؤسسية (المهارات والمعارف والخبرات) والإمكانات (الموارد والوقت والإمكانات المتاحة) جاهزة تماماً للتعامل مع تعقيدات الولاية المنوطة بالسلطة. وحيث لا بد من أن تسبق الحوكمة - من خلال إطار تشريعي يتألف من القواعد واللوائح والإجراءات - أنشطة الاستغلال، كذلك يجب أن تسبق الجاهزية المؤسسية تدفق الإيرادات.
- 4 - ومن خلال تطبيق نهج قائم على الأدلة، يهدف هذا المقترح إلى صياغة نهج تطوري إزاء الميزانية يستند إلى مبدأ منصوص عليه في الاتفاقية، وهو مبدأ ضروري لتيسير انتقال سلس وفعال في مجالي الحوكمة والعمليات، ولدعم الجاهزية المؤسسية اللازمة. ويعكس هذا المقترح الطموح اللازم لتحويل السلطة من هيئة معنية بوضع المعايير والإشراف على الأنشطة الاستكشافية إلى جهة تنظيمية تعمل بكامل طاقتها في مجال أنشطة قاع البحار العميقة في المنطقة. وتشمل هذه القفزة النوعية استثمارات تمكينية مختارة في نظم المراقبة المتكاملة، مثل التخطيط المركزي للموارد، وهي استثمارات ضرورية لضمان النزاهة الائتمانية والمساءلة واتساق العمليات في الوقت الذي تنتقل فيه السلطة إلى مرحلة تنظيمية تتسم بكثافة التنفيذ.
- 5 - ويجدر بنا إعادة النظر في الجوانب الرئيسية للنهج التطوري الذي أقره اتفاق عام 1994. ويراد بجوهر هذا النهج أن يضمن القدرة على مواجهة التحديات الجديدة وتطبيق نهج جديدة كلما ظهرت، بحيث يظل عمل أجهزة السلطة ملائماً ومناسباً لظروف العصر، ولا يعوقه عدم القدرة على التطلع إلى المستقبل بيد أن المفاوضات أجريت قبل عدة عقود. وترتبط هذه التعديلات ارتباطاً مباشراً بقدرة السلطة على تعزيز قدرتها على الإدارة والتنظيم والتشغيل.
- 6 - ويحافظ هذا المقترح على إطار الميزانية الحالي مع تعزيزه بحيث يعكس بشكل أفضل الأبعاد الرئيسية لهيكل الحوكمة في السلطة، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية الذي سيكون ضرورياً خلال العامين المقبلين لجعل السلطة وافية بالغرض.
- 7 - وعلاوة على ذلك، صُممت الميزانية المقترحة بهدف دعم المنظمة في الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية واتساق وشفافية. ويشمل ذلك توفير دعم تنظيمي أقوى، وتحسين النظم الإدارية والتشغيلية، وتعزيز الدعم العلمي والبيئي، وزيادة الجاهزية للامتثال وتحسين التنسيق المؤسسي. كما تهدف إلى توفير دعم اقتصادي منظم، وتعزيز القدرات الاستراتيجية في مجال التواصل وإشراك أصحاب المصلحة، واتخاذ مبادرات أكثر طموحاً وشمولية لبناء القدرات. كما صيغت الميزانية المقترحة بهدف تشجيع الدول الأعضاء وتمكينها من تعزيز حماية البيئة وفقاً للأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية؛ وتفعيل آليات الرصد والتفتيش والامتثال والإنفاذ؛ وإقامة أوجه تآزر عملية مع أطر إدارة المحيطات الأوسع نطاقاً عند تطويرها ونضوجها، بما في ذلك

الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

8 - وتستند الميزانية المقترحة أيضًا إلى التوقعات المالية المتوسطة الأجل التي عرضها الأمين العام سابقًا في التقرير المتعلق بتمويل السلطة الدولية لقاع البحار واحتياجات الميزانية المتوقعة للفترة 2025-2030 (ISBA/28/FC/2). وأشار التقرير إلى أنه، استناداً إلى السيناريوهات التي يمكن توقعها بشكل معقول، من المتوقع أن تزداد احتياجات ميزانية السلطة تدريجياً مع تطور مسؤولياتها من مرحلة تركز على الاستكشاف إلى مرحلة أكثر توجهاً نحو العمليات والرقابة.

9 - ويرد في المرفق الأول من هذه الوثيقة ملخص للميزانيات المقترحة للأمانة ولجنة التخطيط الاقتصادي والمؤسسية.

ثانياً - السياق الاستراتيجي وأهداف فترة السنتين

10 - يأتي إعداد الميزانية المقترحة للسنة المالية 2027-2028 في مرحلة مثيرة وحاسمة بالنسبة للنمو المؤسسي للسلطة. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، ركزت السلطة بشكل أساسي على وضع مبادئ توجيهية تنظيمية لمبادرات البحث في المنطقة، وإدارة أنشطة الاستكشاف، ودعم هيئاتها الحكومية الدولية والتقنية. ورغم أن هذه المهام الأساسية ستظل ذات أهمية حاسمة، فإنها ستتطلب أيضًا تحسينًا مستمرًا من أجل التكيف مع المشهد المتغير لكل من السلطة كمؤسسة، وإدارة المحيطات العالمية بشكل عام.

11 - وفي حين تقر الميزانية المقترحة بالمناقشات الجارية حول مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (مدونة التعدين)، فإنها تتوقع أيضًا توسعًا كبيرًا في مسؤوليات السلطة نتيجة للانتقال من أنشطة الاستكشاف إلى أنشطة الاستغلال، وتشير إلى أن الانتظار حتى يتم اتخاذ جميع القرارات سيؤدي إلى تراجع جاهزية السلطة.

12 - واستشرافًا للمستقبل، من المهم إدراك أن البيئة التي تعمل فيها السلطة تزداد تعقيدًا. إن نضج الإطار التنظيمي، إلى جانب الحاجة المتزايدة إلى تعزيز البحوث العلمية البحرية وفهمها وربطها ونشرها في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع، بهدف توفير ضمانات بيئية قوية، يسلط الضوء على أهمية مهام الامتثال وإدارة العقود. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال استحداث آليات جديدة مستتدة إلى المعاهدات، إلى جانب المطالبة بتحسين البيانات والنظم الرقمية التي يمكنها ضمان الرصد الآني لأغراض التفيتش والامتثال والإنفاذ في نهاية المطاف والشفافية، يشير إلى أن الجاهزية في مجال الحوكمة يدخل مرحلة جديدة مثيرة، وإن كانت صعبة.

13 - ويحدث هذا التحول في ظل سياق دولي أوسع يتسم بتزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتحديات متغيرة باستمرار في مجال الحوكمة، وتهديدات تستهدف أسس العمليات المتعددة الأطراف ذاتها. وفي ضوء هذه الديناميات، فإن الجاهزية المؤسسية للسلطة واتساقها ومرونتها التشغيلية كلها أمور تكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. كما يجب التأكيد على أن الانتقال من مرحلة الاستكشاف إلى مرحلة الاستغلال يتطلب قدرة فعلية على الإنفاذ.

14 - وللتعامل مع هذا التغيير، من الضروري تعزيز الركائز المؤسسية والتشغيلية للسلطة، فضلاً عن ركائزها المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة والعلاقات الخارجية. وهذا يعني دمج النظم الإدارية والمالية

الأساسية، التي تعتبر حيوية في النظام الموحد للأمم المتحدة لضمان الرقابة الائتمانية والشفافية والمساءلة. إن الحاجة إلى إدارة مساهمات الأعضاء والموارد المتعلقة بالتراث المشترك للبشرية تجعل هذا التركيز ذا أهمية خاصة. وينعكس هذا التوقع الأساسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث تشكل المنصات الإدارية المتكاملة عنصراً أساسياً في بيئات الرقابة الداخلية التي تدعم قابلية التدقيق والشفافية المالية والحد من المخاطر. وفي هذا السياق، فإن النهج الذي تقترحه السلطة، والذي يستند إلى حل متناسب وقائم على نماذج جاهزة يستفيد من البنية التحتية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، يتوافق مع الممارسات المتبعة في المنظومة مع الحفاظ في الوقت نفسه على الانضباط في الإنفاق، وإمكانية التنفيذ، والحصافة الائتمانية.

15 - وقد كشفت عملية إعداد الميزانية الحالية عن بعض التحديات المتعلقة بالقدرات الهيكلية التي تتجاوز الفترة المالية الحالية. وستشمل الأولويات الرئيسية دمج نُظم الرقابة التشغيلية والإدارية، وتعزيز التنسيق بين المهام المختلفة في مجالات الحوكمة الحيوية، وضمان التركيز المستمر على الإشراف على العقود، وإدارة البيانات، والاتصالات الاستراتيجية، وإشراك أصحاب المصلحة، والدعم التنظيمي، والجاهزية للامتثال. وستعزز هذه الجهود القدرة على الاستجابة بفعالية أكبر للدور المتغير الذي تضطلع به السلطة في مجال الحوكمة والرقابة.

16 - وفي هذا السياق، يمثل الهدف الاستراتيجي للميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 في تعزيز قدرة السلطة على الأداء في مرحلة أكثر تكاملاً وتقدماً من الناحية التشغيلية في مجال الحوكمة بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994. وينبغي التأكيد على أن الميزانية المقترحة تعكس الحد الأدنى من القدرات والإمكانات المؤسسية اللازمة للسلطة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في ظل انتقالها إلى مرحلة الاستغلال. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والتشغيلية والمؤسسية؛ وتعزيز التميز في المجالين العلمي والبيئي وفي مجال البيانات؛ وتعزيز الجاهزية في مجالات الامتثال والرقابة وإدارة العقود؛ والنهوض بالحوكمة الاقتصادية والمالية؛ وتعزيز التواصل وإشراك أصحاب المصلحة؛ وإطلاق مبادرات لبناء القدرات ضمن هيكل الحوكمة.

17 - ويمكن تبني مسار التحول هذا بثقة وحماس، مما يمهد الطريق لإنشاء سلطة مستعدة لمواجهة المستقبل.

ثالثاً - عرض مقترح الميزانية

18 - تستند الميزانية المقترحة إلى اعتبارات استراتيجية عامة مدعومة بقاعدة من الأدلة المستندية. ويتمشى نمو الميزانية مع تطور ولاية السلطة واحتياجاتها المؤسسية. ويجري تنظيم وشرح احتياجات الميزانية المقترحة بطريقة تعزز الاتساق بين الأبعاد الرئيسية لهيكل الحوكمة في السلطة. ويتم ترتيب الاستثمارات التمكينية الرئيسية، عند الاقتضاء، وعرضها باتباع نهج تطوري يدعم تحديد الأولويات بشكل سليم، والانضباط في مجال التنفيذ، والحصافة المالية. كما أن المقترح يظل ضمن إطار الميزانية المحدد للسلطة، وقد قُدم بطريقة تتماشى مع الأدوار المحددة لكل من لجنة المالية والمجلس والجمعية.

19 - ويتم عرض الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 وفقاً لهيكل الحالي لميزانية السلطة: النفقات الإدارية للأمانة؛ وخدمات المؤتمرات؛ والنفقات البرنامجية؛ والمتطلبات البرنامجية لإدارة العقود وبناء القدرات؛

ولجنة التخطيط الاقتصادي؛ والمؤسسة. ويشمل ذلك تدابير تمكينية مختارة، مثل النظم الإدارية المتكاملة، التي تدعم الرقابة والنزاهة والشفافية وقابلية التدقيق والاتساق المؤسسي في مختلف أبعاد الحوكمة.

20 - ويتم عرض الميزانية المقترحة من خلال منظور استراتيجي إضافي مستمد من هيكل الحوكمة الخاص بالسلطة، ويستند إلى الالتزامات المنصوص عليها في ولايتها التنظيمية. وتساعد هذه النظرة على توضيح الكيفية التي تدعم بها مختلف أبواب الميزانية الأبعاد الرئيسية لأعمال السلطة، وهي: الأبعاد المؤسسي، والتشغيلي، والعلمي، والبيئي، والمتعلق ببناء القدرات، والامتثال، والاقتصاد، والاتصالات الاستراتيجية والمشاركة، مع وضع البعد التنظيمي في صميم تلك الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه الأبعاد قد أدرجت بترتيب معين بسبب قيود الشكل السردية، فإنها جميعها مترابطة ومتداخلة، ولا يُقصد بهذا الترتيب الإشارة إلى أي أولوية أو تسلسل هرمي. بل يمكن القول إن أي ترتيب قد يُنسب إلى عمل السلطة هو ترتيب زمني، بدءًا من أسسها المؤسسية والتشغيلية، مرورًا بالأعمال المتخصصة والتقنية في مجالي العلوم وبناء القدرات، وصولًا إلى المسؤوليات التنظيمية التي تتولاها مع تزايد حجم التنفيذ، وانتهاءً بالاتصالات الاستراتيجية التي تدعم جميع المهام. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الميزانية المقترحة على أنها تدعم الجوانب التالية:

- (أ) **البعد التنظيمي**، بما في ذلك العمل على القواعد والإجراءات والمعايير والمبادئ التوجيهية وما يتصل بذلك من الدعم القانوني والسياساتي؛
- (ب) **البعد المؤسسي**، بما في ذلك سير عمل أجهزة السلطة والهياكل الداعمة الداخلية للأمانة، والمواءمة مع منظومة الأمم المتحدة؛
- (ج) **البعد التشغيلي**، بما في ذلك النظم الإدارية المتكاملة، والأدوات الرقمية، وسير العمل الداخلي، وإدارة السجلات، والقدرة على التنفيذ؛
- (د) **البعد العلمي**، بما في ذلك توليد واستعراض واستخدام المعارف العلمية والتقنية ذات الصلة بالأنشطة المضطلع بها في المنطقة. ويؤثر هذا البعد أيضا على البعد البيئي؛
- (هـ) **البعد البيئي**، بما في ذلك التخطيط البيئي، والرصد، والأعمال المرتبطة بتحديد العتبات، ووضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية، ودعم تقييم الأثر، وأدوات الحوكمة ذات الصلة؛
- (و) **البعد المتعلق ببناء القدرات**، بما في ذلك ضمان المشاركة الشاملة، والتعاون التقني، وتطوير المعرفة، ودعم التنفيذ لصالح الدول النامية؛
- (ز) **البعد المتعلق بالامتثال**، بما في ذلك إعداد التقارير، والرقابة، وإدارة العقود، والإجراءات التشغيلية، والجاهزية لجعل عملية التنفيذ أكثر صرامة؛
- (ح) **البعد الاقتصادي**، بما في ذلك الرقابة المالية والتحليل الاقتصادي ودعم آليات الحوكمة الاقتصادية المتعلقة بنظام المدفوعات والقائمة على المعاهدات؛
- (ط) **البعد المتعلق بالاتصالات والمشاركة**، وتقديم الدعم الوظيفي الشامل الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والاتساق وفهم أصحاب المصلحة في جميع جوانب إطار الحوكمة والإطار التشغيلي.

- 21 - ويمنح نهج هيكل الحوكمة هذا المقترح منظوراً داخلياً أكثر وضوحاً، من خلال توضيح الكيفية التي تسهم بها الميزانية في مسؤوليات الحوكمة والمسؤوليات التشغيلية المتغيرة التي تضطلع بها السلطة على نحو متكامل. وهذا يتيح النظر إلى احتياجات الميزانية المقترحة ليس فقط باعتبارها إطاراً مالياً، بل أيضاً باعتبارها تعبيراً عملياً عن الجاهزية المؤسسية للسلطة لفترة السنتين المقبلة. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير ترتيب إرشادي لأبواب الميزانية الرئيسية ومجموعات البرامج وفقاً للهيكل الإداري للسلطة.
- 22 - ويتبع المقترح أيضاً نهجاً تطورياً وتدرجياً إزاء الميزانية. ولأغراض التحليل، تُمَيِّز الميزانية المقترحة بين ما يلي:

- (أ) **النفقات الأساسية المتكررة**، التي تغطي المهام الأساسية العادية التي تضطلع بها السلطة وتقديم الخدمات إلى أجهزتها وأمانتها؛
- (ب) **نفقات الانتقال في مجال الحوكمة**، التي تشمل الإضافات والتعزيزات اللازمة خلال فترة السنتين الحالية لتعزيز الجاهزية في ضوء المتطلبات المتغيرة في مجالي الحوكمة والعمليات؛
- (ج) **الاستثمارات ذات الأغراض الخاصة أو التمكينية**، التي تشمل نظاماً مختاراً للرقابة الإدارية، وقدرات أمنية في مجال التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية، أو غير ذلك من التدابير الموجهة نحو التحول والتحوط للمستقبل والتي تدعم عملية الانتقال على صعيدي الحوكمة والعمليات بشكل عام.

- 23 - ويتيح هذا التمييز تحديد الأولويات وترتيبها بشكل استراتيجي، كما يساعد في توضيح أن هذا المقترح يمثل استجابة مؤسسية متسقة للمرحلة التالية من تطور السلطة. كما يتيح ذلك للسرد التفصيلي الذي يلي، باباً تلو الآخر، شرح احتياجات الميزانية المقترحة، سواء ضمن الصيغة المالية المعمول بها في السلطة أو فيما يتعلق بمهام الحوكمة والعمليات التي تساعد هذه الاحتياجات في دعمها وتعزيزها وتطويرها تدريجياً. ويرد في المرفق الخامس لهذا التقرير عرض إرشادي على مستوى المكاتب لاحتياجات الميزانية المقترحة.

رابعاً - لمحة عامة عن الميزانية المقترحة

- 24 - تم تنظيم الميزانية المقترحة للفترة المالية 2027-2028 وفقاً للأبواب المعمول بها في ميزانية السلطة، مدعومة بالأدلة المستندة على النحو التالي: النفقات الإدارية للأمانة؛ وخدمات المؤتمرات؛ والنفقات البرنامجية؛ والمتطلبات البرنامجية لإدارة العقود وبناء القدرات؛ ولجنة التخطيط الاقتصادي؛ والمؤسسة.
- 25 - ولا تزال النفقات الإدارية للأمانة تشكل العنصر الرئيسي في احتياجات الميزانية المقترحة، تليها خدمات المؤتمرات والنفقات البرنامجية. ويعكس ذلك الطابع المؤسسي للسلطة والأهمية البالغة التي يكتسبها الحفاظ على الآلية الإدارية والحكومية الدولية للمنظمة، مع تعزيز الدعم في مجالات مثل الجاهزية للامتثال، ونظم البيانات، والدعم البيئي، والحوكمة الاقتصادية، والتنسيق التشغيلي.
- 26 - وبالتالي، يمكن النظر إلى الميزانية المقترحة باعتبارها انعكاساً للإطار الإداري والتشغيلي المتغير للسلطة في ميزانيتها. وفي هذا السياق، يدعم هذا المقترح الانتقال من ميزانية تركز في المقام الأول على إدارة نظام الاستكشاف إلى ميزانية تدعم بشكل أكثر وضوحاً الحوكمة المتكاملة والجاهزية التشغيلية في

جميع الأبعاد الرئيسية لأعمال السلطة. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير التمويل التقديري للميزانية المقترحة من خلال الاشتراكات المقررة والنفقات غير المباشرة للمتعاقدين.

خامسا - التنفيذ على مراحل والتوقعات على المدى المتوسط

27 - لزيادة وضوح وفعالية المقترح، يمكن تقييم احتياجات الميزانية من خلال استراتيجية التنفيذ على مراحل. ويوفر هذا النهج إطاراً متبصراً لفهم كيفية توافق الاحتياجات المالية للسلطة مع مختلف مراحل تعزيز المؤسسة والجاهزية التشغيلية.

28 - ويُعد اتباع منهجية تدريجية مفيداً بشكل خاص للمبادرات المتعلقة بتكامل النظم، والتحسين الرقمي، وأدوات إدارة العقود، والتحسينات الأمنية، وغير ذلك من الاستثمارات التأسيسية التي تتجاوز فوائدها فترة مالية واحدة. وتُعتبر فترة السنتين 2027-2028 مرحلة تأسيسية حاسمة في عملية الانتقال في مجالي الحوكمة والعمليات. ويتم ترتيب الاستثمارات التأسيسية في البنية التحتية المتكاملة للرقابة، بما في ذلك التخطيط المركزي للموارد، في وقت مبكر من هذه المرحلة بهدف التخفيف من مخاطر الحوكمة والمخاطر الائتمانية قبل أن تتزايد التعقيدات التشغيلية والتدفقات المالية. وتشمل هذه المرحلة أنشطة أساسية، مثل تعزيز الإطار الإداري والتشغيلي للأمانة؛ والنهوض بمدى تكامل وفعالية النظم مع تنفيذ خطة جديدة لإدارة موارد المؤسسة ستكون بمثابة آلية رقابة محورية لتعزيز النزاهة المالية، وقابلية التدقيق، والحد من مخاطر الاحتيال، والشفافية المؤسسية؛ وتعزيز القدرات في مجال أمن البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتحسين إدارة العقود والعمليات التشغيلية؛ وتعزيز المهام التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية والعلمية والبيئية، فضلاً عن المهام المتعلقة ببناء القدرات والامتثال والاقتصاد والاتصالات الاستراتيجية ودعم المشاركة. وعلاوة على ذلك، يشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز مبادرات التواصل وبناء القدرات، حسب الاقتضاء، والاستعدادات اللازمة لتفعيل آليات إضافية مستندة إلى المعاهدات، رهناً باتخاذ القرارات اللازمة. ويرد في المرفق الرابع من هذا التقرير عرض توضيحي مرحلي لاستثمارات تمكينية مختارة واحتياجات الميزانية المرتبطة بها. وتعد هذه المبادرات أساسية للمضي قدماً في عملية الانتقال في مجالي الحوكمة والعمليات، ولا تقتصر على مجرد تنفيذ مشاريع تحديث اختيارية.

29 - وتمثل المرحلة التالية، المقرر تنفيذها في الفترة 2029-2030، فترة من توطيد العمليات والتوسع الانتقائي. وبناءً على القرارات التي تتخذها الهيئات الإدارية في السلطة ووتيرة تطور الأنشطة في المنطقة، قد تشمل هذه المرحلة زيادة تعزيز الدعم المقدم للحوكمة الاقتصادية والمالية، ومواصلة تطوير أطر الرصد والتفتيش والامتثال والإنفاذ، وتعميق تكامل وتطوير النظم التشغيلية والرقمية، وتوسيع نطاق الدعم المتعدد المهام المقدم لأجهزة الحوكمة، ومواصلة الاستثمارات في بناء القدرات والتعاون التقني والبنى التحتية الإدارية والأمنية والتشغيلية الأساسية.

30 - ومن المتوقع أن تكون الفترة 2031-2032 مرحلة تركز على توطيد المؤسسات ونضجها. وستعطي السلطة الأولوية لتثبيت وتحسين وصيانة الآليات والنظم والبنية التحتية الداعمة التي أنشئت في فترات مالية سابقة. وقد يشمل ذلك إجراء مزيد من التحسينات على إطار الحوكمة التنظيمية والاقتصادية؛ وزيادة النهوض بالقدرات التشغيلية فيما يتعلق بنظم الرصد والتفتيش والامتثال والإنفاذ؛ ومواصلة دمج النظم التشغيلية ومسارات العمل الخاضعة لإدارة الجودة؛ وتثبيت أطر دعم الاتصالات وبناء القدرات؛ وتجديد أصول رقمية ومادية مختارة وفقاً لمعايير دورة الحياة والقدرة على الصمود.

31 - وتُعزز هذه التوقعات المتوسطة الأجل منظور التخطيط الاستباقي، وتضع المقترح الحالي في سياق رؤية أوسع للنمو المؤسسي، بما يتوافق مع مبادئ التطور المحددة في اتفاق عام 1994 واتجاهات الإنفاق المتوسطة الأجل التي حددها الأمين العام سابقاً. وبالتالي، فإن الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 تشكل حلقة وصل حيوية بين المرحلة الحالية التي تمر بها السلطة من حيث الحوكمة والانتقال التشغيلي، والمرحلة اللاحقة التي تتميز بأطر أكثر نضجاً على الصعيد التنظيمي والمؤسسي والتشغيلي والعلمي والبيئي وعلى صعيد بناء القدرات والامتثال والاقتصاد والاتصالات الاستراتيجية والمشاركة. ويرد في المرفق الرابع من هذا التقرير التطور التدريجي للاحتياجات المؤسسية واحتياجات الميزانية الأساسية بعد عام 2028.

سادسا - النفقات الإدارية للأمانة

32 - تبلغ مخصصات الميزانية المقترحة للنفقات الإدارية للأمانة ما قدره 25 372 000 دولار للفترة 2027-2028، مقارنةً بالميزانية المعتمدة البالغة 17 193 000 دولار للفترة 2025-2026، وهو ما يمثل زيادة قدرها 8 179 000 دولار، أي بنسبة 47,6 في المائة. ولا تزال النفقات الإدارية تشكل أكبر أبواب الميزانية، وهي الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها السلطة للحفاظ على قدراتها وإمكاناتها المؤسسية الأساسية.

33 - وفي دورة الميزانية الحالية، ينبغي النظر إلى النفقات الإدارية للأمانة على أنها لا تقتصر على تغطية النفقات الإدارية الروتينية فحسب، بل تشمل أيضاً دعم الأبعاد المؤسسية والتشغيلية لهيكل الحوكمة في السلطة. ويشمل ذلك ملاك الموظفين؛ وتكاليف الموظفين العامة؛ والخدمات العامة؛ وخدمات المؤتمرات؛ والتدريب؛ والسفر؛ والبرمجيات ورسوم الاشتراك؛ وإدارة المباني؛ وعمليات مراجعة الحسابات؛ والسجلات؛ والاتصالات الاستراتيجية ودعم إشراك أصحاب المصلحة؛ وتحديث النظم.

ألف - الدعم المؤسسي ودعم القوة العاملة

34 - تمثل مخصصات الميزانية المقترحة لتغطية النفقات الإدارية للأمانة نسبة 70 في المائة من احتياجات ميزانية الأمانة، بزيادة قدرها 8 179 000 دولار خلال الفترة المالية. ومن هذا المبلغ، يمثل مبلغ 7 128 000 دولار الزيادات في تكاليف الموظفين، بما في ذلك تكاليف الموظفين في مكتب إدارة العقود وبناء القدرات، التي كانت تُصنف سابقاً تحت الباب 4؛ ويمثل مبلغ 880 000 دولار تكلفة تنفيذ خطة جديدة لإدارة موارد المؤسسة؛ أما المبلغ المتبقي من الزيادة، وهو 171 000 دولار، فيُعزى إلى الزيادة الناجمة عن التضخم في تكاليف السلع والخدمات التي يتم شراؤها محلياً ودولياً.

35 - ولتنفيذ المهام المعقدة والمتراطة الموكلة إلى السلطة تنفيذاً فعالاً، تحتاج الأمانة إلى قوة عاملة دينامية وسريعة الاستجابة وقادرة على التكيف، تكون قادرة على أداء المهام الناشئة عن عملية الانتقال في مجالي الحوكمة والعمليات. وعلاوة على ذلك، ستتطلب عمليات أي مؤسسة مستعدة للتعامل مع الهيئات التنظيمية مزيداً من الخبرة المتخصصة في المجال، فضلاً عن مستويات أعلى من الخبرة اللازمة لتوفير نُظُم وطرق تفكير متعددة المهام عبر مختلف التخصصات. ويبلغ عدد الوظائف الثابتة في الأمانة حالياً 55 وظيفة. ومع ذلك، وبالنظر إلى المسؤوليات الموسعة المتوقعة للفترة 2027-2028، لن يكون الفريق الحالي كافياً لمواجهة التحديات المقبلة. فهذه لحظة حاسمة بالنسبة للأمانة في الوقت الذي تشرع فيه في مسار النمو، ويجب كفاءة استعداد الأمانة استعداداً تاماً للاضطلاع بالمهام الهامة التي تنتظرها والوفاء بمهمتها بكفاءة وفعالية.

36 - واستناداً إلى أدلة مستندية مبررة، يقترح الأمين العام إنشاء تسع وظائف جديدة وإعادة تصنيف وظيفة واحدة للفترة المالية 2027-2028.

37 - والوظائف الجديدة المقترحة هي كما يلي:

(أ) **مدير مكتب إدارة العقود وبناء القدرات (مد-1):** يتولى المدير القيادة الاستراتيجية والإشراف التشغيلي والتنسيق المؤسسي من أجل الاضطلاع بفعالية بمهام السلطة المتعلقة بإدارة دورة حياة العقود، وضمان الامتثال، ودعم تنفيذ اللوائح التنظيمية، وبناء القدرات، والتدريب، والتواصل مع أصحاب المصلحة، والتنسيق بين المكاتب. ويحرص المدير على أن يعمل المكتب كآلية تنفيذ أساسية ضمن هيكل الحوكمة الخاص بالسلطة، مما يساعد على ترجمة الأطر التنظيمية المعمول بها والقرارات والمتطلبات المؤسسية إلى نظم تشغيلية متسقة وإجراءات موحدة ومسارات عمل تخضع لإدارة الجودة، فضلاً عن تعزيز الجاهزية المؤسسية؛

(ب) **كبير موظفين قانونيين (الشؤون التنظيمية) (ف-5):** سيكون مقر هذه الوظيفة في مكتب الشؤون القانونية، ويكون الموظف مسؤولاً أمام المدير. وتؤدي هذه الوظيفة دوراً حاسماً في ضمان أن يكون انتقال السلطة إلى مرحلة الاستغلال مدعوماً بإطار تنظيمي متسق وقابل للتنفيذ وذي شرعية دولية، بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. ومع تقدم السلطة نحو اعتماد وتنفيذ إطار لنظام الاستغلال، تزداد الحاجة إلى رقابة قانونية وتنظيمية متكاملة، واتساق السياسات، وإدارة المخاطر المؤسسية. وسيعمل كبير الموظفين القانونيين (الشؤون التنظيمية) كصلة وصل رئيسية تربط بين التفسير القانوني ووضع اللوائح التنظيمية والحوكمة الاستراتيجية؛

(ج) **كبير موظفي بناء القدرات (ف-5):** سيكون مقر هذه الوظيفة في مكتب إدارة العقود وبناء القدرات، ويكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أمام المدير. والغرض من هذه الوظيفة هو توفير قيادة استراتيجية رفيعة المستوى، والإشراف على البرامج، والتنسيق المؤسسي لحافظة بناء القدرات والتعاون التقني المتنامية لدى السلطة. ومع انتقال السلطة إلى مرحلة تركز بشكل أكبر على الحوكمة والتنفيذ، أصبح بناء القدرات أكثر تعقيداً وأكثر ارتباطاً بالعمليات وأكثر أهمية للمشاركة الشاملة في النظام، لا سيما بالنسبة للدول النامية. وسيتولى كبير موظفي بناء القدرات توفير التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ استراتيجية تنمية القدرات؛ والإشراف على تصميم البرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛ وتعزيز التنسيق مع المراكز الإقليمية والشركاء الخارجيين؛ وضمان مزيد من الاتساق بين أنشطة التدريب والتعلم الرقمي والتعاون التقني والمبادرات القائمة على الشراكة. ويبرز إنشاء هذه الوظيفة بتزايد حجم أعمال بناء القدرات التي تضطلع بها السلطة وتعقيدها وأهميتها الاستراتيجية، فضلاً عن الحاجة إلى إشراف رفيع المستوى أكثر صرامة لضمان الاتساق المؤسسي وفعالية البرامج والتنفيذ استناداً إلى النتائج؛

(د) **موظف اتصال، مكتب المراقب الدائم للسلطة الدولية لقاع البحار لدى الأمم المتحدة في نيويورك (ف-3):** يؤدي مكتب الاتصال في نيويورك دوراً محورياً في تواصل السلطة مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وهو المكان الذي يتواجد فيه معظم أصحاب المصلحة والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بالسلطة. ومع تولي السلطة مسؤوليات موسعة بموجب مدونة التعدين، تطورت المشاركة في نيويورك من مجرد تواصل دوري إلى تنسيق وتمثيل مستمرين. وسيؤدي الموظف على تواصل رفيع المستوى مع البعثات الدائمة، وسيتولى تيسير العمليات الحكومية الدولية، وتمثيل مكتب الأمين العام

في السياقات الحساسة من الناحية السياسية والتي تتطلب رأياً مستقلاً وسلطة تمثيلية مهنية. إن تعيين موظف اتصال من الرتبة ف-3 يؤدي إلى توافق القدرات مع الولاية، ويعكس الممارسة السائدة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمهام الاتصال ذات النطاق المماثل. وتعد الوظيفة المقترحة استثماراً موجهاً ومتناسباً يهدف إلى ضمان المشاركة الفعالة، وضمان التنسيق الحكومي الدولي في الوقت المناسب، والحفاظ على حضور المؤسسة، ودعم تنفيذ الولاية التنظيمية للسلطة؛

(هـ) **موظف لشؤون التواصل والاتصال مع أصحاب المصلحة (ف-3):** سيكون مقر هذه الوظيفة في المكتب التنفيذي للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار. وفي إطار الصلاحيات المخولة له، سيتولى شاغل هذه الوظيفة إدارة وصيانة أطر التواصل المؤسسي والعلاقات مع أصحاب المصلحة لضمان إطلاع السلطة على احتياجات جميع الأطراف وتلبيتها لتلك الاحتياجات. وقد ضُمت هذه الوظيفة بهدف دعم قدرة المكتب التنفيذي على الاستجابة للتغيرات بفعالية وكفاءة؛ والحفاظ على العلاقات المؤسسية؛ والاطلاع التام على الفرص المتاحة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمراقبون، وعلى شواغلهم؛ وإجراء متابعة تحليلية بطريقة تتماشى مع ولاية السلطة وتوقعات القيادة العليا. وتهدف هذه الوظيفة أيضاً إلى تيسير التنسيق على مستوى الأمانة بهدف تجميع المساهمات وضمان الاتساق والإنجاز في الوقت المناسب فيما يخص الالتزامات الخارجية للسلطة، بما في ذلك التحضير للبعثات والعمليات الثنائية والحكومية الدولية ومتابعتها. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الأمين العام السابق اعتبرت هذا الأمر أيضاً حاجة أساسية، ولكن في الرتبة ف-4؛

(و) **موظف لشؤون الأمن والسلامة (ف-3):** سيكون مقر هذه الوظيفة في مكتب الخدمات الإدارية تحت الإشراف المباشر لمدير المكتب. ويأتي إنشاؤها استجابةً لنتائج تقييم الأمن المادي الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن في شباط/فبراير 2026، والذي كشف عن ثغرات أمنية كبيرة في مقر السلطة ومركز جامايكا للمؤتمرات، مما استلزم تنفيذ تدابير إلزامية لإدارة المخاطر الأمنية. ومع انتقال السلطة إلى دور تنظيمي بموجب مدونة التعدين، من المتوقع أن يزداد حجم العمليات ومدى تواترها وبروزها - بما في ذلك الدورات السنوية والاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى التي تشارك فيها وفود الدول الأعضاء - مما سيؤدي إلى زيادة متطلبات الأمن والسلامة والتنسيق التشغيلي. ولذلك، فإن تعزيز القدرات المهنية الداخلية أمر ضروري لضمان الامتثال لأطر إدارة الأمن في الأمم المتحدة، والتنسيق الفعال مع إدارة شؤون السلامة والأمن وسلطات البلد المضيف، واتخاذ الترتيبات الأمنية المناسبة لحماية الموظفين والمرافق والمشاركين من الدول الأعضاء. وتعد الوظيفة المقترحة إجراءً محدد الأهداف وفعالاً من حيث التكلفة لمعالجة النقص الملحوظ في القدرات ودعم سير أعمال السلطة بشكل آمن ومأمون ومنظم في إطار تنفيذ ولايتها؛

(ز) **موظف معاون لشؤون إدارة المؤتمرات (ف-2):** سيكون مقر هذه الوظيفة في مكتب الشؤون القانونية. ويُعد ذلك أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للسلطة، التي تقتصر حالياً إلى فريق مخصص لإدارة المؤتمرات، على عكس المنظمات الدولية المماثلة التي تقدم خدمات الأمانة للدول الأعضاء. وسيتولى شاغل الوظيفة متابعة الوثائق والمنشورات في كل مراحل سير عمل النشر، وكفالة تنسيق النص في الوثائق وتدقيقها ونشرها باللغات الرسمية الست للسلطة. كما سيشرف شاغل الوظيفة على إعداد الوثائق الرسمية وتقديمها وتحريرها وترجمتها وتوزيعها وفقاً لمعايير تنسيق النصوص المعمول بها في الأمم المتحدة. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضاً بدعم عمل الموظفين القانونيين الذين يضطلعون بدور أمناء اجتماعات الجمعية والمجلس واللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية. كما سيقوم شاغل الوظيفة بمساعدة السلطة في ضمان التزام

الاجتماعات بالبروتوكولات الدبلوماسية المعمول بها، بما في ذلك مساعدة المندوبين وأمانات المؤتمرات في الرد على الاستفسارات المتعلقة بالمؤتمر خلال الجلسات؛

(ح) **موظف معاون لتنمية القدرات (ف-2):** يعمل الموظف المعاون لتنمية القدرات تحت إشراف موظف إدارة البرامج (بناء القدرات)، ويقوم بدعم تصميم برامج وأنشطة تنمية القدرات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للسلطة واستراتيجيتها لتنمية القدرات. كما ستدعم هذه الوظيفة التنسيق مع المراكز الإقليمية والشركاء، وتبرز رصد البرامج وإعداد التقارير، وتساهم في تنظيم حلقات العمل الإقليمية ومبادرات التعلم الرقمي وأنشطة تنمية القدرات الأخرى. ويبرز إنشاء هذه الوظيفة بتزايد الحجم والتعقيد والمتطلبات التشغيلية لحافظة تنمية القدرات الآخذة في التوسع في السلطة، والتي تشمل زيادة مشاركة الدول الأعضاء، والشراكات، ومتطلبات تنفيذ البرامج. ومن الضروري توفير دعم برنامجي مخصص لضمان التنسيق المنظم والتنفيذ الفعال والإدارة القائمة على النتائج لأنشطة تنمية القدرات؛

(ط) **موظف تنمية القدرات (موظف وطني-جيم):** يعمل موظف تنمية القدرات تحت إشراف موظف إدارة البرامج (بناء القدرات)، ويقوم بإدارة برنامج التعلم الإلكتروني Deep Dive التابع للسلطة وأنشطة التعلم الرقمي ذات الصلة، فضلاً عن صيانتها ومواصلة تطويرها. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة مهام تنسيق المحتوى، والتفاعل مع المستخدمين، وتنفيذ البرامج، والتحسين المستمر للمنصة، مع ضمان التوافق مع الخطة الاستراتيجية للسلطة واستراتيجية تنمية القدرات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. ويبرز إنشاء هذه الوظيفة بالأهمية المتزايدة للتعلم الرقمي في إطار حافظة تنمية القدرات الآخذة في التوسع في السلطة، فضلاً عن الطلب المتزايد على فرص التعلم المتواصل القابلة للتطوير والتي تكون في المتناول بالنسبة للدول الأعضاء النامية. ويلزم توفير دعم تشغيلي مخصص لضمان استدامة منصة Deep Dive ومبادرات التعلم الرقمي ذات الصلة، وإدارتها بفعالية، ومواصلة تطويرها.

38 - وفيما يلي وصف للوظيفة المقترح إعادة تصنيفها.

موظف برامج (من الرتبة ف-2 إلى ف-3): يقع مقر هذه الوظيفة في مكتب الإشراف والبيئة والموارد. وستتمثل المسؤولية الرئيسية لشاغل هذه الوظيفة في تنفيذ المبادرات وتيسير التفاعل بين الجوانب العلمية والسياساتية فيما يتعلق بالإدارة البيئية للأنشطة المضطلع بها في المنطقة. ويشمل هذا العمل تقديم مدخلات سياساتية للتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى النهوض بعلم أعماق البحار؛ ووضع تدابير للإدارة البيئية؛ وتنسيق الدعم المقدم لتعاون السلطة مع الهيئات العاملة في إطار الصكوك والأطر العالمية والإقليمية ذات الصلة، ولا سيما أمانة اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بالعلوم وحماية البيئة.

39 - وعند عرض إنشاء وإعادة تصنيف الوظائف المذكورة أعلاه، لا بد من توضيح أن الزيادات المتعلقة بالموظفين لا تمثل مجرد نمو إداري؛ فهي استثمارات أساسية في قدرة السلطة على تنفيذ مهام إدارية تتسم بدرجة متزايدة من التكامل والتعقيد التقني. و أي تعديلات تُجرى على ملاك الموظفين تكون مبررة بضرورة وظيفية وتتوافق مع الاتساق المؤسسي للسلطة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تصميم مهام الوظائف المذكورة أعلاه بعد استعراض داخلي شامل من قبل الإدارة العليا، وتم تصنيفها رسمياً على بوابة مركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية، كما تمت مواهمتها بعناية مع الأهداف الاستراتيجية لكل برنامج يقع ضمن نطاق مسؤولية السلطة.

باء - الاتساق الإداري وسلامة العمليات

40 - تشمل النفقات الإدارية للأمانة أيضًا النفقات غير المتعلقة بالوظائف اللازمة لضمان سير العمل بشكل سليم في السلطة باعتبارها مؤسسة. وهي تشمل التدريب، والسفر في مهام رسمية، وتكنولوجيا الاتصالات، واللوازم، والنفقات المتصلة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، وأتعاب مراجعة الحسابات، وخدمات متنوعة، وإدارة المباني، ورسوم الاشتراك في البرمجيات. وتسهم هذه العناصر مجتمعة في ضمان استمرارية العمليات والموثوقية والنزاهة في الأمانة.

41 - وفي ميزانية تتعلق بالانتقال في مجال الحوكمة والعمليات، لا تُعد هذه النفقات مجرد نفقات إدارية عامة متبقية، بل هي جزء من الإطار التكميلي الذي يتيح أداء جميع المهام المؤسسية والتنظيمية والعلمية والبيئية والمتعلقة بالامتثال في السلطة بفعالية. وتشمل النفقات الإدارية أيضًا الاستثمارات الأساسية في النظم وبيئات الرقابة اللازمة لضمان نزاهة المؤسسة، وقابلية التدقيق، والامتثال، والاستعداد الرقمي، والحوكمة الفعالة. وفي هذا السياق، يتوقف الاتساق الإداري بشكل متزايد على توافر ضوابط متكاملة قائمة على النظم وقادرة على دعم قابلية التدقيق وفصل المهام والتطبيق المتسق لقواعد الأمم المتحدة ونظامها المالي ومعايير الرقابة الداخلية.

جيم - النظم المتكاملة للرقابة الإدارية والتخطيط المركزي للموارد

42 - مع انتقال السلطة من نظام يركز على الاستكشاف إلى مرحلة تنفيذ نظام الاستغلال، فإنها تدخل مرحلة جديدة من ولايتها، الأمر الذي سيطلب منها العمل كهيئة تنظيمية تعمل بكامل طاقتها وتقوم بإدارة جميع الأنشطة المضطلع بها في المنطقة والإشراف عليها. ويستلزم هذا الانتقال تدفقات مالية متزايدة ومستمرة، وترتيبات تعاقدية واقتصادية أكثر تعقيداً، والتزامات معززة في مجالات الرصد والتفتيش والامتثال والإنفاذ، فضلاً عن تشديد الرقابة من جانب الدول الأعضاء وهيئات الرقابة.

43 - وفي هذا السياق، فإن قوة بيئة الرقابة الداخلية في السلطة هي التي تحدد نزاهة المؤسسة ومصداقيتها، اللتين ترتكزان على المساءلة. إن النظم المركزية المتكاملة لتخطيط الموارد ليست أدوات إدارية اختيارية، بل إنها تشكل البنية التحتية الأساسية للحوكمة اللازمة لضمان الرقابة الائتمانية وقابلية التدقيق والشفافية وتخفيف المخاطر على نحو فعال. وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، تشكل المنصات المتكاملة للتخطيط المركزي للموارد عنصراً أساسياً في أطر الرقابة الداخلية، حيث تدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والإدارة الحصيفة للاشتراكات المقررة، والحد من المخاطر المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك الاحتيال.

44 - وفي الوقت الراهن، لا تزال الإجراءات الإدارية والتشغيلية للسلطة مجزأة وتتم بشكل يدوي إلى حد كبير. وعلى الرغم من وجود نظام جاهز للتخطيط المركزي للموارد، فإن الجوانب التي يدعمها النظام من تجهيز المعاملات المالية محدودة بسبب قيود الترخيص والتكلفة. ولا تزال مهام الرقابة الأساسية - بما في ذلك الموارد البشرية والمشتريات وكشوف المرتبات وإعداد الميزانية وإعداد التقارير المتكاملة - خارج نطاق بيئة النظام المتكاملة، سواء جزئياً أو إلى حد بعيد. ورغم أن هذا الترتيب يمكن إدارته في إطار نموذج تشغيلي يركز على الاستكشاف، فإنه لم يعد يتوافق مع المسؤوليات التنظيمية المتغيرة التي تتولاها السلطة.

45 - وبالتالي، ينبغي النظر إلى التنفيذ المقترح للنظام المركزي لتخطيط الموارد باعتباره بنية تحتية تأسيسية للرقابة الإدارية تتيح ترجمة القرارات التنظيمية إلى عمليات تشغيلية منظمة وقابلة للتتبع والتدقيق. وهي تشكل العمود الفقري التشغيلي الذي يتم من خلاله الاضطلاع بالمسؤوليات التنظيمية والاقتصادية والمؤسسية والمتعلقة بالامتثال على أرض الواقع.

46 - وبعد تقييم الخيارات المتاحة ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة، تقترح السلطة تنفيذ حل للتخطيط المركزي للموارد من خلال منصة "كوانتوم" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجسد هذا النهج خياراً متناسباً ومتوافقاً مع النظام وخاضعاً للرقابة من حيث المخاطر. وقد ضُمت منصة "كوانتوم" بما يتوافق مع لوائح الأمم المتحدة الإدارية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية والمشتريات، وهي تعكس ترتيبات حوكمة أقرتها الدول الأعضاء داخل منظومة الأمم المتحدة. ويؤدي استخدامها إلى تجنب الحاجة إلى إعادة صياغة قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها، وهي عملية مكلفة وتتطوي على مخاطر، وكانت ستلزم لولا ذلك عند تكييف النظم التجارية.

47 - وسيتمتع التنفيذ نهجاً يستند إلى القوالب، ويقصر على وظائف الرقابة الأساسية، مما يتيح تسريع عملية النشر، وتقليل التخصيص إلى أدنى حد، وتخفيف عبء الصيانة على المدى الطويل، فضلاً عن توفير قابلية التوسع، بما يتماشى مع احتياجات السلطة المتطورة في مجال الحوكمة. ويرد في المرفق السادس مزيد من التبريرات التقنية والمتعلقة بالنظم.

دال - إدارة المباني والمعدات واستمرارية دورة الحياة

48 - تشمل النفقات الإدارية للأمانة بنود إنفاق مخصصة لإدارة المباني والمعدات والأثاث وتكنولوجيا المعلومات والصيانة. وتبلغ الاحتياجات الحالية المدرجة في الميزانية 1 138 000 دولار لإدارة المباني، و 74 000 دولار لاقتناء المعدات والأثاث، و 81 000 دولار لاستئجار وصيانة المعدات والأثاث خلال فترة السنتين.

49 - وقد يكون من المفيد عرض هذه البنود من خلال منظور استمرارية دورة الحياة والقدرة على الصمود التشغيلي. فهي تهدف إلى الحفاظ على استمرارية العمليات، والحد من مخاطر انقطاعها، وتجنب تراكم تكاليف الصيانة المؤجلة والتكاليف المتصلة بالتقاعد.

سابعاً - خدمات المؤتمرات

50 - تمثل خدمات المؤتمرات عنصراً حيوياً في تلبية احتياجات السلطة المدرجة في الميزانية. وبالنسبة للفترة 2027-2028، تبلغ الاحتياجات المدرجة في الميزانية 4 530 000 دولار، وهو ما يمثل، مقارنة بميزانية الفترة 2025-2026 البالغة 3 407 000 دولار، زيادة قدرها 1 123 000 دولار، أو 33,0 في المائة.

51 - ومن الأهمية بمكان، من الناحية الاستراتيجية، النظر إلى خدمات المؤتمرات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأطر المؤسسية والتنظيمية التي يستند إليها هيكل حوكمة السلطة والتي تمكن أجهزة السلطة من أداء مهامها بفعالية. فحسب سير أعمال الجمعية والمجلس ولجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية والهيئات الأخرى ذات الصلة يتوقف كله على توفير خدمات مؤتمرات شاملة. وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ خدمات المؤتمرات في معظمها يدوياً، وهو ما يستهلك الوقت، ويجعله عرضة للخطأ البشري، ولا يتيح إدارة

فعالة ومستمرة للمعارف بين الاجتماعات. وتستخدم غالبية وكالات الأمم المتحدة خدمات مؤتمتة، من قبيل نظام إنديكو، تتيح إدارة المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل بفعالية وتلغي الحاجة إلى البدء من الصفر في كل مناسبة.

52 - وفي هذه الميزانية، تمثل خدمات الترجمة الشفوية 2 327 000 دولار، وخدمات الوثائق 1 100 000 دولار، واستئجار مركز جامايكا للمؤتمرات 411 000 دولار. وتؤكد هذه المخصصات أن خدمات المؤتمرات تشكل أساسا للاضطلاع الفعال بالعمليات الحكومية الدولية والتقنية للسلطة.

53 - ولا تمثل الزيادة المقترحة في تمويل خدمات المؤتمرات استجابة للتضخم وزيادة تكاليف الترجمة الشفوية عقود الخدمات فحسب، بل تعكس أيضا تزايد تعقّد عمل السلطة ومتطلباته. فمع ازدياد تعقّد هياكل الحوكمة، تزداد أهمية الحاجة إلى دعم موثوق وعالي الجودة للاجتماعات.

ثامنا - النفقات البرنامجية

54 - تشكل النفقات البرنامجية الوسيلة الرئيسية التي تعبر من خلالها الميزانية المقترحة عن الأبعاد الموضوعية لهيكل حوكمة السلطة. وتبلغ الاحتياجات الحالية المدرجة في الميزانية لنفقات البرامج 5 335 000 دولار للفترة 2027-2028، وهو ما يمثل، مقارنة بميزانية الفترة 2025-2026 البالغة 3 465 000 دولار، زيادة قدرها 1 870 000 دولار، أو 54,0 في المائة.

55 - وفي حين يُحتفظ في المرفق الأول بالترقيم الرسمي للبرامج، فإن العرض السري للنفقات البرنامجية يرد منظما أدناه في مجموعات مواضيعية متوائمة مع هيكل الحوكمة.

ألف - تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة

56 - يظل برنامج "تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة" محوريا في عمل السلطة. ويبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لهذا البرنامج 1 299 000 دولار للفترة 2027-2028. ويُفعل هذا الاعتماد الالتزامات التعاقدية الأساسية لمكتب الشؤون القانونية، بدلا من أن يكون برمجة تقديرية. وترد فيما يلي تبريرات إضافية لهذا الاعتماد: (أ) تقديم خدمات الأمانة وإدارة المؤتمرات إلى أجهزة السلطة ولجانها؛ (ب) وضع الصيغة النهائية لمشروع مدونة التعدين وتحديثها باستمرار؛ (ج) الرقابة القانونية والتنظيمية على عقود الاستكشاف وتنفيذها؛ (د) وضع أطر المسؤولية وتسوية المنازعات؛ (هـ) عقد حلقات عمل محددة الهدف بشأن مشروع نظام الاستغلال، والمسؤولية البيئية، وآليات الامتثال.

57 - ويدعم هذا البرنامج البعد التنظيمي لهيكل الحوكمة، بما في ذلك مواصلة تطوير الإطار التنظيمي المنطبق على الأنشطة في المنطقة، والعمل المتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية، وما يتصل بذلك من دعم قانوني وتقني وتحليلي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه قد يُحرز مزيد من التقدم نحو تشغيل لجنة التخطيط الاقتصادي، ووضع ترتيبات تقاسم المنافع، والنظر، في الوقت المناسب، في الترتيبات المؤسسية والإدارية المرتبطة بإمكانية إنشاء صندوق للتراث المشترك، وهي أمور ستطلب جميعها دعما تحضيريا كبيرا. وفي هذا السياق، يهدف الاعتماد المقترح في الميزانية إلى تسريع وضع الصيغة النهائية لمشروع نظام الاستغلال. ويهدف الاعتماد المقترح كذلك إلى الحد من مخاطر عدم الامتثال وتعزيز المشروعية من خلال المشاركة الشاملة للدول النامية في حلقات العمل.

58 - ولذلك، فإن الميزانية المقترحة لهذا البرنامج تنقل السلطة من مرحلة التطوير المعياري إلى مرحلة الجاهزية التشغيلية. فمن خلال إدماج الآليات القانونية والاقتصادية والمالية، تكفل هذه الميزانية ألا يكون استكشاف موارد قاع البحار واستغلالها في المستقبل خاضعين للتنظيم ومتينين من الناحية القانونية فحسب، بل قابلين أيضاً للاستمرار من الناحية الاقتصادية وقادرين على تحقيق منافع مالية منصفة لجميع الدول الأعضاء، وفقاً للاتفاقية.

باء - حماية البيئة البحرية

59 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لبرنامج "حماية البيئة البحرية" ما قدره 1 060 000 دولار للفترة 2027-2028. ويمثل هذا البرنامج أحد أوضح التعابير الفنية عن البعد البيئي لإطار حوكمة السلطة.

60 - ومن المتوقع أن تشهد الفترة 2027/2028 زيادة كبيرة في عبء العمل في إطار هذا البرنامج بسبب اعتماد وتنفيذ القواعد والأنظمة والإجراءات، فضلاً عن مواصلة وضع المعايير والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك الخطط والعتبات الجديدة للإدارة البيئية الإقليمية، وبدء نفاذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، الأمر الذي سيتطلب بذل جهود إضافية لكفالة التنسيق والاتساق في حماية البيئة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما في وضع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق.

61 - وتشمل النواتج المتوقعة لهذا البرنامج وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية في المناطق ذات الأولوية التي حددها المجلس، بما في ذلك الجزء الشمالي من حيد وسط الأطلسي والمحيط الهندي؛ والتنفيذ الفعال للخطط الإقليمية المعتمدة للإدارة البيئية، بما في ذلك الأنشطة ذات الأولوية التي أوصت بها اللجنة القانونية والتقنية واستراتيجية البحث والرصد الإقليميين المحددة في إطار كل خطة من الخطط الإقليمية للإدارة البيئية، بما يتماشى مع الإجراء الموحد لوضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية وإقرارها واستعراضها (ISBA/30/C/21)؛ ووضع العتبات البيئية واستعراض التقارير أو إجراء مزيد من التقييمات للأحداث والحوادث التي تقع أثناء الأنشطة في المنطقة من أجل تقييم الآثار الضارة المحتملة على البيئة البحرية؛ وإجراء دراسات عن التفاعل بين الأنشطة في المنطقة والصناعات البحرية الأخرى، فضلاً عن تقييمات الأثر التراكمي، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛ وإقامة التعاون العلمي والتقني والحوارات الاستراتيجية مع المؤسسات والأطر ذات الصلة، ولا سيما اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، من أجل وضع أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، وإجراء تقييمات الأثر البيئي، ووضع المعايير والإجراءات التي تكفل التنسيق والاتساق الفعالين، وتوفير ضمانات بيئية وخطوط أساس قوية يمكن انطلاقاً منها رصد الأثر وتكرار الأنشطة وتكييفها حسب الاقتضاء لضمان حماية البيئة البحرية.

جيم - إدارة البيانات (الموارد والبيئة) وتحويل البيانات والأمن السيبراني

62 - ينبغي النظر إلى برنامجي إدارة البيانات (الموارد والبيئة) وتحويل البيانات والأمن السيبراني معاً من منظور استراتيجي، وإن ظلا منفصلين في جدول الميزانية. وبالنسبة للفترة 2027-2028، يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لإدارة البيانات (الموارد والبيئة) 723 000 دولار، في حين يبلغ الاعتماد المقترح لتحويل البيانات والأمن السيبراني 536 000 دولار.

63 - ويشكل هذان البرنامجان حجر زاوية في التزام السلطة بأن تصبح منظمة قائمة على البيانات ذات منظومة رقمية متكاملة، بهدف كفالة أن تكون القرارات شفافة وقابلة للمرجعة ومستندة إلى أدلة قوية.

وهما يفتعلان ولايات الاتفاقية من خلال تعزيز الجمع المنهجي للبيانات المتأتمية من جميع الأنشطة في المنطقة وتبادلها وإدماجها.

64 - وتشمل أهداف البرامج تحسين جودة البيانات واتساقها وقابليتها للمقارنة وإمكانية الوصول إليها من خلال تحسين جمع البيانات وتجهيزها دعماً لاتخاذ السلطة قرارات مستندة إلى الأدلة في تنظيم الأنشطة وحماية البيئة البحرية في المنطقة؛ وتعزيز توحيد البيانات وقابلية التشغيل البيئي لقاعدة بيانات السلطة الدولية لفتح البحار (DeepData) مع قواعد البيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك آلية تبادل المعلومات المنبثقة من اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية؛ واستحداث أدوات تحليلية ونواتج بيانات مبتكرة لإتاحة إجراء تحليلات تقنية متقدمة والتصوير البصري والنمذجة؛ وتعزيز حوكمة البيانات وأمنها من خلال تنفيذ نظم تقنية تكفل تخزين البيانات وإدارتها وتبادلها على نحو آمن؛ وتعزيز بنية أمن البيانات وقدرتها على إدارة وتجهيز جميع البيانات والمعلومات المتصلة بالأنشطة في المنطقة على نحو واف، مع كفاءة إتاحة البيانات وفقاً للمبادئ المتمثلة في أن تكون البيانات المعنية بيانات يسهل العثور عليها والانتفاع بها وتبادلها وإعادة استخدامها (FAIR).

65 - وتجدر الإشارة إلى أن قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة أجرى تقييماً ميدانياً في كينغستون في الفترة من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2026. وعلى النحو المبين في المرفق السابع، حدد القسم مخاطر استراتيجية تتطلب اهتماماً فورياً، وذكر أن تلك الثغرات تؤثر مباشرة في قدرة السلطة على صون الذاكرة المؤسسية، ودعم اتخاذ القرارات، والرد على استفسارات الدول الأعضاء، وإثبات الامتثال للمعايير الدولية، على النحو المبين في الفقرة أدناه.

66 - ويشير التقرير إلى أن بيئة المعلومات اللامركزية في السلطة تشكل مخاطر جوهرية على الاستمرارية المؤسسية والنزاهة التنظيمية والمصادقية العلمية، وأن "كل مكتب يحتفظ بسجلاته وبياناته الخاصة، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة... بما في ذلك فقدان السجلات والمعلومات". وتشمل مواطن الضعف الرئيسية ما يلي:

- (أ) عدم وجود وظيفة مركزية للسجلات وعدم اتساق الممارسات بين المكاتب؛
- (ب) تخزين البيانات العلمية العالية القيمة، وهي بيانات DeepData، دون نسخ احتياطي أو تكرار أو تخطيط للحفاظ الطويل الأجل؛
- (ج) الاعتماد على محركات الأقراص الشخصية ونظام OneDrive، مما ينطوي على خطر فقدان الدائم للسجلات الفريدة عند مغادرة الموظفين؛
- (د) عدم وجود تصنيف موحد على نطاق المنظمة، أو معيار للبيانات الوصفية، أو جدول زمني للاحتفاظ بالسجلات، مما يحد من الشفافية والمساءلة؛
- (هـ) عدم وجود قدرة خارج الموقع لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، رغم أن جامايكا معرضة للأعاصير والظواهر الزلزالية؛
- (و) ترحيل البيانات إلى منصة SharePoint دون ضوابط للاحتفاظ بالسجلات، مما يؤدي إلى نمو رقمي غير منضبط وانكشاف من حيث التكاليف.

دال - تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة

- 67 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لبرنامج تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة 414 500 دولار للفترة 2027-2028. ويدعم هذا البرنامج البعد العلمي لهيكل الحوكمة ويسهم في قاعدة المعارف اللازمة لاتخاذ قرارات مؤسسية وبيئية وتنظيمية مستنيرة.
- 68 - ويركز البرنامج على المضي قدما في تنفيذ خطة عمل السلطة للبحث العلمي البحري، التي اعتمدها الجمعية في عام 2020. وتشمل النواتج المتوقعة للبرنامج معارف علمية جديدة، بما في ذلك أوصاف الأنواع، من شأنها أن تعزز الدراسات البيئية؛ ونماذج وأطر علمية متقدمة لدعم الرصد البيئي وتقييمات الأثر التراكمي في المنطقة؛ ومنهجيات وإجراءات لدعم الجهود الموحدة لأخذ العينات البيولوجية وتجهيزها، مما يتيح المزيد من التعاون البحثي في مجال الدراسات البيولوجية والجينية لأعماق البحار مع أمانة اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية؛ وجهودا متكاملة لبناء القدرات في جميع مبادرات السلطة المتعلقة بالبحث العلمي البحري، ولا سيما لصالح الدول النامية والنساء، بما في ذلك إعداد مواد تدريبية وتنظيم حلقات عمل تدريبية، ولا سيما من خلال التعاون المؤسسي؛ وتحديد الاحتياجات المعرفية ذات الأولوية لدعم الحماية الفعالة للبيئة البحرية في المنطقة، دعما لجداول أعمال بحثية منسقة على مختلف المستويات ولاستخدام أمثل للموارد القائمة.

هاء - الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي

- 69 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لبرنامج الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، الذي عُرض في ميزانية الفترة 2025-2026 بوصفه أنشطة التواصل، ما قدره 416 000 دولار للفترة 2027-2028. وتجدر الإشارة إلى أن وصف هذا البرنامج قد عُُدل من "الاتصالات والتواصل" إلى "الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي" لكي يعكس على نحو أفضل تطور هذه الوظيفة في ظل الإدارة الجديدة للسلطة. وبعبارة مبسطة، وتركز الاتصالات العامة على التوزيع اليومي العملي للمعلومات (البيانات الصحفية، والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والمستجدات الداخلية، والنشرات الإخبارية) لإبقاء أصحاب المصلحة على علم. أما الاتصالات الاستراتيجية فهي اتصالات هادفة وطويلة الأجل وقائمة على الأدلة، ومصممة لتوجيه السردية، والتأثير في المواقف، وتحقيق الاتساق بين الرسائل الداخلية والخارجية، وزيادة الفهم، وتشجيع المشاركة الهادفة بما يدعم الأهداف التنظيمية الرفيعة المستوى. ويتعلق التواصل بإيصال الرسائل، في حين يعزز الإشراك العالمي المشاركة والانخراط الشاملين القائمين على التفاعل المتبادل. وغالبا ما تُقاس الاتصالات بالنواتج (مثل عدد البيانات الصادرة)، في حين تُقاس الاتصالات الاستراتيجية بالنتائج والأثر (مثل التحولات في التصورات). ومع أن كليهما مطلوب، فإن الاتصالات الاستراتيجية تنطوي على نهج أشمل.
- 70 - وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى هذا البرنامج من منظور أوسع باعتباره بعدا تمكينيا شاملا. فهو يسهم في الشفافية والمساءلة وفهم أصحاب المصلحة (بما في ذلك من خلال بناء الإلمام بحوكمة المحيطات لدى وسائل الإعلام والجمهور)، وفي إتاحة الوصول إلى المعلومات، والاتساق المؤسسي، والثقة في الدور الحوكمي والتشغيلي للسلطة. ويدعم البرنامج وضوح جميع الأبعاد وفعاليتها من خلال إبرازها. ومن وظائفه الأساسية أيضا توفير الأدوات اللازمة في مجال الرسائل والتواصل لكي تتمكن الإدارة العليا من التواصل بفعالية أكبر مع فئات أصحاب المصلحة المستهدفة.

71 - وعند إعادة تأطير البرنامج على هذا النحو، فإنه لا يدعم أنشطة الاتصال العام فحسب، بل يبرز أيضا أهمية العمل التنظيمي الذي تضطلع به السلطة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات العلمية والبيئية والتفاعل معها، ووضوح فرص تنمية القدرات والمشاركة فيها، والمشروعية الأوسع للنظام لدى جمهور آخذ في الاتساع.

واو - تنمية القدرات والتعاون التقني

72 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لتنمية القدرات والتعاون التقني للفترة 2027-2028 ما قدره 506 500 دولار. ويدعم البرنامج المشاركة الشاملة في نظام قاع البحار الدولي وتنفيذ مبدأ التراث المشترك للإنسانية من خلال تعزيز قدرة الدول النامية على المشاركة بفعالية في أعمال السلطة.

73 - واسترشادا باستراتيجية تنمية القدرات (ISBA/27/A/11) والتوجهين الاستراتيجيين 5 و 6 من الخطة الاستراتيجية، سيوسع البرنامج نطاق جهود تنمية القدرات من خلال التدريب الموجه، والتعاون الإقليمي، والتعلم الرقمي، والشراكات الاستراتيجية. وخلال فترة السنتين، ستُنظَّم خمس حلقات عمل إقليمية لفائدة البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، بمشاركة من أقل البلدان نموا والدول المحرومة جغرافيا. وستعزز حلقات العمل فهم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة في المنطقة، وستدعم البحث العلمي البحري، وتشجع نقل المعارف والتكنولوجيا.

74 - وقد أعد هذا البرنامج في إطار رؤية واسعة وطويلة الأجل تتعلق بتنمية قدرات الدول النامية، ولا سيما في ما يتصل بالانتقال نحو إطار أكثر تنظيما وتركيزا على الأثر من خلال التوسع في استخدام المراكز الإقليمية والشراكات، بما في ذلك الأكاديمية الأفريقية لدبلوماسية أعماق البحار ومراكز التدريب والبحث المشتركة، مع التركيز بدرجة كبيرة على الجاهزية القانونية والعلمية والتكنولوجية والمتصلة بالبيانات. وستضاعف الأمانة جهودها الرامية إلى تعزيز وتوطيد تخطيط أنشطة هذه البرامج والمبادرات والمراكز وتنسيقها وتنفيذها. وبفضل استمرار الدعم الخارج عن الميزانية، سيواصل مركزا التدريب والبحث المشترك بين السلطة والصين وبين السلطة ومصر دعم بناء القدرات التقنية للدول الأعضاء النامية في مجال البحث العلمي البحري وتعزيز المشاركة في الأنشطة في المنطقة. وبناء على هذا الأساس، ستشجع الأمانة إنشاء مركز مشترك للتدريب والبحث بين السلطة وجامعة جزر الهند الغربية، بالشراكة مع أنتيغوا وبربودا، من أجل تعزيز القدرات البشرية والتكنولوجية في الجامعة الكاريبية، وربما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأوسع نطاقا. وستدعم هذه المراكز البحث العلمي البحري، والإمام بأعماق البحار، وإدارة البيانات، وإتاحة الفرص للنساء في التخصصات المتصلة بأعماق البحار. وبموازاة ذلك، ستوسع السلطة نطاق التعلم الرقمي من خلال منصة التعلم الإلكتروني Deep Dive، وستنشئ بوابة لشبكة خريجي برامج تنمية القدرات التابعة للسلطة لدعم التعلم المتواصل وتبادل المعارف ورصد الأثر على المدى الطويل.

75 - ولتعزيز فعالية البرنامج وقدرته على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، يُقترح إجراء دراستين استشاريتين: (أ) تقييم مبادرات السلطة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك برامج التدريب والتدريب الداخلي والزمالات؛ (ب) تقييم احتياجات الدول الأعضاء النامية في ضوء المشهد التنظيمي والعلمي المتطور للأنشطة في المنطقة.

76 - وتشمل الموارد غير المتصلة بالوظائف الخبراء الاستشاريين والسفر وحلقات العمل. وتبلغ الاعتمادات المخصصة للاستشارات 35 000 دولار في عام 2027 و 37 500 دولار في عام 2028 لدعم

تقييمات الأثر، وتصميم الدراسات الاستقصائية، وتحليل البيانات، وتقييمات الاحتياجات. وستدعم اعتمادات السفر البالغة 75 000 دولار في عام 2027 و 77 000 دولار في عام 2028 المشاركة في حلقات العمل الإقليمية والمؤتمرات الدولية والعمليات العالمية لحوكمة المحيطات المتصلة بتنمية القدرات لصالح الدول النامية، فضلا عن التنسيق مع المراكز الإقليمية والمؤسسات الشريكة.

77 - وتظل أنشطة حلقات العمل عنصرا محوريا في البرنامج، باعتمادات قدرها 129 000 دولار في عام 2027 و 153 000 دولار في عام 2028. وإجمالا، سيعزز البرنامج قدرة السلطة على تحقيق نتائج قابلة للقياس وشاملة للجميع، ودعم مشاركة الدول النامية على أساس مستتير ومنصف في العمليات التنظيمية والعلمية والمؤسسية للسلطة.

78 - وإجمالا، ستكفل تنمية القدرات والتعاون التقني لفترة السنتين 2027-2028 استمرارية جهود السلطة في مجال تنمية القدرات ونموها، مع تعزيز الشمول والمساءلة والابتكار. وبإضافة موظفين مخصصين وتعزيز أطر الرصد، ستكون السلطة في وضع أفضل لتحقيق نتائج قابلة للقياس والوفاء بالتزامها بكفالة تقاسم المنافع المستمدة من الأنشطة في المنطقة على نحو منصف لصالح الإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد، ينبغي فهم تنمية القدرات والتعاون التقني لا بوصفهما وظيفة من وظائف تنمية القدرات فحسب، بل أيضا بوصفهما آلية تمكينية للمشاركة الأكثر شمولاً واستنارة وإنصافاً للدول النامية في العمليات التنظيمية والعلمية والمؤسسية المتطورة للسلطة.

زاي - الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين

79 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لبرنامج الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين 380 000 دولار للفترة 2027-2028. ويدعم البرنامج فهم السلطة للتطورات التكنولوجية والمتصلة بالموارد ذات الصلة بحوكمة الأنشطة في المنطقة.

80 - وتشمل النواتج المتوقعة للبرنامج عقد حلقات عمل بشأن ابتكار التكنولوجيات المتصلة بالتعدين في قاع البحار، والرصد الفعال، ومعالجة المعادن، بما في ذلك الحلول الذكية لدعم الأنشطة المنخفضة الأثر في المنطقة؛ وتجميع ونشر المعلومات عن الحلول التكنولوجية القائمة والناشئة المتصلة بالأنشطة في المنطقة، ولا سيما الأنشطة المنخفضة الأثر؛ وإعداد دراسات ونواتج معرفية عن التقييمات الجيولوجية العلمية، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيات؛ وإعداد نواتج معرفية عن نمذجة الموارد المعدنية ورسم الخرائط الجيولوجية للمنطقة استنادا إلى الذكاء الاصطناعي.

تاسعا - إدارة العقود

81 - يبلغ الاعتماد المقترح في الميزانية لإدارة العقود للفترة 2027-2028 ما قدره 661 000 دولار، ويغطي تكاليف السفر وحلقات العمل والخدمات الاستشارية والمعدات والطباعة. ويمثل ذلك، مقارنة بميزانية الفترة 2025-2026 البالغة 1 758 000 دولار، انخفاضا قدره 1 097 000 دولار، أو 62,4 في المائة. ويعكس هذا الانخفاض تغييرا في طريقة عرض الميزانية، إذ أصبحت المرتبات وتكاليف الموظفين العامة التي كانت تدرج سابقا في إطار هذا الباب مدرجة الآن في إطار النفقات الإدارية للأمانة.

- 82 - وخلال فترة السنتين 2027-2028، سيدعم البرنامج انتقال السلطة نحو إطار تنظيمي أكثر توجهها نحو التنفيذ، من خلال تعزيز الرقابة على أداء المتعاقدين، والإجراءات التشغيلية، وترتيبات دعم التنفيذ. وتشمل الأنشطة الرئيسية مواصلة تطوير سجل التعدين في قاع البحار، وعقد الاجتماعات السنوية للمتعاقدين، ورصد الأداء في الموقع، ووضع إجراءات التشغيل الموحدة وأدوات الجاهزية للتنفيذ.
- 83 - وتشمل الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف 297 000 دولار للخدمات الاستشارية، و 186 500 دولار للسفر، و 147 500 دولار لحلقات العمل. وستدعم هذه الموارد تعزيز الرقابة، وتوحيد عمليات إدارة العقود، وتحسين إمكانية التتبع المؤسسي والجاهزية التشغيلية. وسيؤدي سجل التعدين في قاع البحار وظيفة أداة تشغيلية أساسية لإدارة دورة حياة العقود، وإدارة السجلات، والجاهزية المستقبلية للامتثال.
- 84 - وسيعزز البرنامج أيضا سير العمل الموجّه إلى المتعاقدين والترتيبات التشغيلية المدارة من حيث الجودة، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة وأدوات سير العمل ذات الصلة، من أجل تحسين الاتساق وإمكانية التتبع والموثوقية في جميع وظائف إدارة العقود ودعم التنفيذ. وستعزز هذه التدابير الجاهزية المؤسسية ضمن الإطار التنظيمي المتطور للسلطة.
- 85 - وسيدعم البرنامج هذه التدابير من أجل إرساء الأساس المؤسسي لترتيبات أكثر تنظيما في مجالات التنفيذ والامتثال والرقابة ضمن إطار الحوكمة المتطور للسلطة، بما في ذلك إمكانية تطوير وظائف التفتيش والإنفاذ مستقبلا، رهنا بقرارات أجهزة السلطة.

عاشرا - لجنة التخطيط الاقتصادي

- 86 - في 18 تموز/يوليه 2025، طلب المجلس (ISBA/30/C/17) إلى لجنة المالية أن تقدم تقريرا (ISBA/31/FC/6) خلال الجزء الثاني من دورته الحادية والثلاثين بشأن الآثار المالية المترتبة على إنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي. وقد أدرج في الميزانية المقترحة تحليل شامل لهذه الآثار.
- 87 - ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة ولايتها في 1 كانون الثاني/يناير من السنة التالية لانتخاب المجلس لأعضائها (انظر ISBA/31/LTC/4). ووفقا للجدول الزمني الإرشادي الوارد في مشروع الميزانية الحالي، من المقرر أن تبدأ اللجنة عملها في 1 كانون الثاني/يناير 2028.
- 88 - ويبين التقرير اعتمادا مقترحا في الميزانية قدره 939 500 دولار للجنة في عام 2028. وتغطي الميزانية الإرشادية التكاليف المرتبطة بدعم الأمانة، بما في ذلك ثلاث وظائف لموظفين هي: مدير، وموظف لشؤون السياسات، ومساعد إداري. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الميزانية التكاليف غير المتصلة بالوظائف المتعلقة باجتماعات اللجنة المعقودة خلال دورات السلطة، والاعتمادات المخصصة للدراسات التقنية والتحليلية، والمصروفات المرتبطة بالتواصل والتنسيق بين المنظمات.
- 89 - وينص مقترح الميزانية على وظيفة مدير برتبة مد-1، ووظيفة موظف لشؤون السياسات برتبة ف-4، ووظيفة مساعد إداري برتبة خ ع-6. ويتمشى هذا التصنيف مع السياسة القياسية للأمانة في مجال الميزانية بالنسبة لجميع وظائف فئة الخدمات العامة، بصرف النظر عن التصنيف المحدد لكل وظيفة.

90 - ويُنظر إلى اللجنة في الميزانية المقترحة على أنها جزء من البعد الاقتصادي لهيكل الحوكمة. ومن ثم، ينبغي عرض أي اعتماد مرصود في الميزانية للجنة على أنه يدعم التشغيل الأولي لهذه الآلية المنشأة بموجب المعاهدة، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية داخل السلطة.

91 - وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل النهج المتبع حذرا ومتدرجا. فالغرض من الاعتماد المقترح هو دعم بدء عمل اللجنة، لا الإحياء بالإنشاء الفوري لهيكل دائم مكتمل النضج. ومن منظور متوسط الأجل، قد يُتوقع أيضا أن يسهم النضج التدريجي للجنة في الترتيبات المستقبلية المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي، وتقاسم المنافع، وأي آلية مؤسسية تُنشأ لدعم تشغيل صندوق للتراث المشترك.

حادي عشر - المؤسسة

92 - لا تزال المؤسسة تُعرض في سياق التطور المؤسسي التدريجي والقائم على المعاهدة. وتبلغ الاحتياجات المدرجة في الميزانية 1 038 500 دولار للفترة 2027-2028، بما يشمل المرتبات وتكاليف الموظفين العامة بمبلغ 624 000 دولار، والسفر بمبلغ 76 000 دولار، وحلقات العمل بمبلغ 200 000 دولار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمبلغ 14 000 دولار، والتدريب بمبلغ 5 000 دولار، وتكاليف الدعم غير المباشر بمبلغ 119 500 دولار. ويمثل ذلك، مقارنة بمجموع ميزانية الفترة 2025-2026 البالغ 604 000 دولار، زيادة قدرها 434 500 دولار، أو 71,9 في المائة.

93 - ويؤكد الأمين العام أهمية مواصلة الحوار بشأن تشغيل المؤسسة في المستقبل على النحو المتوخى بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994. ومع مضي السلطة قدما في عملها على وضع الإطار التنظيمي للاستغلال في المنطقة، قد يكون من المناسب النظر في التطور العملي للمؤسسة، مع مراعاة الظروف المالية والتكنولوجية والمؤسسية الراهنة. ويشدد الأمين العام على أن هذه الاعتبارات لن تقتضي الإنشاء الفوري لكيان تجاري مستقل تماما؛ بل ينبغي أن تعكس عملية حذرة وتدرجية تهدف إلى ضمان بقاء المؤسسة ذات صلة ضمن الإطار التنظيمي المتطور للأنشطة في المنطقة.

94 - وقد يشمل النهج التطوري لتشغيل المؤسسة، في جملة أمور، ما يلي: (أ) التعزيز التدريجي للقدرات الإدارية داخل الأمانة فيما يتعلق بوظائف المؤسسة؛ (ب) تحديد حلقات عمل وحلقات دراسية محتملة لتنمية القدرات مع الدول النامية؛ (ج) عقد حلقات عمل بشأن التعدين التجريبي، ولا سيما خلال الشكل الانتقالي الحالي للمؤسسة، من خلال الأمانة. وستبين هذه المبادرات الطابع العملي والتدريجي لتشغيل المؤسسة دون تحويلها فورا إلى كيان تجاري كامل للتعدين. وبناء على ذلك، يدعو الأمين العام المجلس والجمعية إلى تقديم توجيهات بشأن التطوير المؤسسي المرطلي للمؤسسة.

ثاني عشر - جدول الاشتراكات المقررة

95 - وفقا للاتفاقية واتفاق عام 1994، تُغطى المصروفات الإدارية للسلطة من اشتراكات تقرر على أعضائها إلى أن تصبح لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المصروفات.

96 - ويقدر الأمين العام أن المبلغ الذي سيُموّل من خلال الاشتراكات المقررة للفترة المالية 2027-2028 سيتألف من مجموع الميزانية المقترحة للفترة، بعد خصم النفقات العامة للمتعاقدين والمساهمة المتفق عليها للاتحاد الأوروبي.

- 97 - وسيظل الرسم الخاص بالنفقات العامة للمتعاقدين المنطبق على عقود الاستكشاف يسهم في تمويل المصروفات الإدارية للسلطة وفقا لقرارات المجلس والجمعية.
- 98 - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير جدول مفصل يبين التمويل المقترح للميزانية من خلال الاشتراكات المقررة والإيرادات الأخرى.

ثالث عشر - ملخص الميزانية

- 99 - تسعى الميزانية المقترحة إلى كفالة تزويد السلطة تجهيزا كافيا، في الأبعاد التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية والعلمية والبيئية والمتعلقة ببناء القدرات والامتثال والاقتصاد والاتصالات والإشراك، بما يمكنها من تلبية متطلبات مرحلتها المتطورة في مجالي الحوكمة والتشغيل بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994.
- 100 - وتبلغ الميزانية المقترحة للأمانة ولجنة التخطيط الاقتصادي والمؤسسة للفترة المالية 2027-2028 ما قدره 37 876 000 دولار، وتتألف من 18 877 750 دولارا لعام 2027 و 18 998 250 دولارا لعام 2028، على النحو المفصل في المرفق الأول.
- 101 - وقد صُممت الميزانية المقترحة بوصفها إطارا تطويرا لتيسير الانتقال في مجالي الحوكمة والتشغيل وتعزيز الجاهزية المؤسسية. وهي تُبقي على أبواب الميزانية المعمول بها في السلطة، مع تقديم سرد أوضح يتواءم مع الجوانب الرئيسية لهيكل حوكمة السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، تطرح الميزانية المقترحة نظرة استشرافية إرشادية متوسطة الأجل ترمي إلى توجيه التخطيط المستقبلي للفترات المالية اللاحقة، ولا سيما في ما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، وأطر تقاسم المنافع، وصندوق التراث المشترك، والآليات المتصلة بالتنقيش والامتثال والإنفاذ.
- 102 - وبناء على ذلك، فإن الهدف من الميزانية المقترحة هو كفالة أن تكون السلطة مجهزة على نحو جيد، سواء من حيث الأطر التنظيمية، أو القدرة المؤسسية، أو الجاهزية التشغيلية، أو التوجيه العلمي، أو الرعاية البيئية، أو تنفيذ بناء القدرات، أو تدابير الامتثال، أو الجوانب الاقتصادية، أو الاتصالات الاستراتيجية، أو دعم إشراك أصحاب المصلحة، للوفاء بمتطلبات المرحلة المتقدمة من حوكمتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994.

رابع عشر - الإجراءات المطلوب من لجنة المالية والمجلس والجمعية اتخاذها

- 103 - تُدعى لجنة المالية إلى أن توصي المجلس والجمعية بما يلي:
- (أ) الموافقة على الميزانية المقترحة للأمانة للفترة المالية 2027-2028 بمبلغ 35 898 000 دولار، بما في ذلك الموافقة على الوظائف الجديدة المقترحة والوظائف المعاد تصنيفها، والاستثمارات التكنولوجية المختارة اللازمة للحفاظ على الرقابة الائتمانية والشفافية والمساءلة والجاهزية المؤسسية خلال الانتقال في مجال الحوكمة؛
- (ب) الموافقة على الميزانية المقترحة للجنة التخطيط الاقتصادي للفترة المالية 2027-2028 بمبلغ 939 500 دولار؛

(ج) الموافقة على الميزانية المقترحة للمؤسسة للفترة المالية 2027-2028 بمبلغ 1 038 500 دولار؛

(د) الإذن للأمين العام بأن يضع جدول الأنصبة المقررة لعامي 2027 و 2028 على أساس جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها 249/79، مع مراعاة ألا يتجاوز الحد الأقصى لمعدل النصيب المقرر 22 في المائة وألا يقل الحد الأدنى لمعدل النصيب المقرر عن 0,01 في المائة؛

(هـ) الإذن للأمين العام، لعامي 2027 و 2028، بأن ينقل بين الأبواب والأبواب الفرعية والبرامج ما يصل إلى 15 في المائة من مبلغ كل باب أو باب فرعي أو برنامج، حسبما قد يكون ضروريا لتنفيذ الميزانية بكفاءة؛

(و) حث أعضاء السلطة على دفع اشتراكاتهم المقررة في الميزانية في موعدها وبالكامل.

المرفق الأول

الميزانية المقترحة للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير
2027 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2028

الجدول 1

الميزانية المقترحة للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2027 إلى 31 كانون
الأول/ديسمبر 2028

(بدولارات الولايات المتحدة)

البند الميزانية	المعتمد للفترة 2026-2025	المقترح لعام 2027	المقترح لعام 2028	المجموع للفترة 2028-2027 الفرق	الباب
					الباب 1
	9 123 000	6 766 000	6 818 000	13 584 000	النفقات الإدارية للأمانة
					الوظائف الثابتة
	5 089 000	3 821 000	3 935 000	7 756 000	تكاليف الموظفين العامة
	46 000	25 000	25 000	50 000	المساعدة المؤقتة العامة
	31 000	16 000	17 000	33 000	العمل الإضافي
	39 000	19 000	20 000	39 000	الخبراء الاستشاريون (نفقات غير برنامجية)
	145 000	75 000	80 000	155 000	التدريب
	200 000	125 000	125 000	250 000	السفر في مهام رسمية (نفقات غير برنامجية)
	191 000	98 000	102 000	200 000	تكنولوجيا الاتصالات
	140 000	60 000	60 000	120 000	كتب المكتبة ولوازمها
	14 000	-	-	-	الطباعة الخارجية
	148 000	78 000	78 000	156 000	اللوازم والمواد
	17 000	9 000	10 000	19 000	الضيافة الرسمية
	125 000	39 000	34 000	73 000	تكنولوجيا المعلومات
	133 000	37 000	37 000	74 000	اقتناء المعدات والأثاث وغير ذلك
	47 000	55 000	26 000	81 000	استئجار وصيانة المعدات والأثاث
	255 000	130 000	135 000	265 000	النظام الموحد للأمم المتحدة
	198 000	119 000	124 000	243 000	خدمات وتكاليف متنوعة
	42 000	24 000	24 000	48 000	أتعاب مراجعة الحسابات
	961 000	636 000	502 000	1 138 000	إدارة المباني
	85 000	760 000	120 000	880 000	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/التخطيط المركزي للموارد
	164 000	104 000	104 000	208 000	تراخيص البرمجيات ورسوم الاشتراك
	17 193 000	12 996 000	12 376 000	25 372 000	المجموع، الباب 1

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2026-2025	المقترح لعام 2027	المقترح لعام 2028	المجموع للفترة الفرق 2028-2027
الباب 2	خدمات المؤتمرات				
	الطباعة واللوازم	2 000	1 000	1 000	2 000
	تكاليف متنوعة لخدمات المؤتمرات	184 000	242 000	242 000	484 000
	استئجار مركز جامايكا للمؤتمرات	174 000	193 000	218 000	411 000
	المساعدة المؤقتة (للاجتماعات)	130 000	65 000	65 000	130 000
	استئجار المعدات	57 000	15 000	15 000	30 000
	النقل المحلي	14 000	10 000	10 000	20 000
	خدمات الترجمة الشفوية	1 460 000	1 122 000	1 205 000	2 327 000
	الوثائق	1 360 000	528 000	572 000	1 100 000
	الاستقبال	26 000	13 000	13 000	26 000
المجموع، الباب 2	3 407 000	2 189 000	2 341 000	4 530 000	1 123 000
الباب 3	النفقات البرنامجية				
	البرنامج 1-3				
	تطوير الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة				
	الخبراء الاستشاريون	326 000	505 000	305 000	810 000
	الطباعة الخارجية	10 000	-	-	-
السفر	60 000	40 000	48 000	88 000	
حلقات العمل	154 000	178 000	223 000	401 000	
المجموع الفرعي، البرنامج 1-3	550 000	723 000	576 000	1 299 000	749 000
البرنامج 2-3	حماية البيئة البحرية				
	الخبراء الاستشاريون	326 000	288 000	208 000	496 000
	الطباعة الخارجية	22 000	-	-	-
	السفر	114 000	57 000	57 000	114 000
حلقات العمل	271 000	160 000	290 000	450 000	
المجموع الفرعي، البرنامج 2-3	733 000	505 000	555 000	1 060 000	327 000
البرنامج 4-3	إدارة البيانات (الموارد والبيئة)				
	الخبراء الاستشاريون	163 000	95 000	71 000	166 000
	الطباعة الخارجية	10 000	-	-	-
	السفر	49 000	24 000	25 000	49 000
	حلقات العمل	147 000	36 000	51 000	87 000
	تكنولوجيا المعلومات	32 000	102 000	117 000	219 000
	الصيانة والدعم	163 000	88 000	114 000	202 000
المجموع الفرعي، البرنامج 4-3	564 000	345 000	378 000	723 000	159 000

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2026-2025	المقترح لعام 2027	المقترح لعام 2028	المجموع للفترة 2028-2027 الفرق
البرنامج 5-3	تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة	152 000	34 000	4 000	38 000
	الخبراء الاستشاريون	17 500	-	-	(17 500)
	الطباعة الخارجية	82 000	52 000	62 000	114 000
	السفر	163 000	138 250	124 250	262 500
	حلقات العمل	414 500	224 250	190 250	414 500
المجموع الفرعي، البرنامج 5-3					
البرنامج 6-3	الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي	135 000	94 000	97 000	191 000
	الخبراء الاستشاريون	56 000	-	-	(56 000)
	الطباعة الخارجية	70 000	35 000	35 000	70 000
	السفر	-	25 000	25 000	50 000
	اليوم الدولي لقاء البحار العميقة	6 000	15 000	15 000	30 000
	حلقات العمل	70 000	35 000	35 000	70 000
	تعزيز البحوث العلمية البحرية وبناء القدرات	17 500	2 500	2 500	5 000
	المعدات	10 000	-	-	(10 000)
	التدريب	294 500	206 500	209 500	416 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 6-3				
البرنامج 7-3	تنمية القدرات والتعاون التقني	38 000	35 000	37 500	72 500
	الخبراء الاستشاريون	38 000	-	-	(38 000)
	الطباعة الخارجية	125 000	75 000	77 000	152 000
	السفر	190 000	129 000	153 000	282 000
	حلقات العمل	391 000	239 000	267 500	506 500
المجموع الفرعي، البرنامج 7-3					
البرنامج 8-3	الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين	141 000	112 000	12 000	124 000
	الخبراء الاستشاريون	10 000	-	-	(10 000)
	الطباعة الخارجية	60 000	33 000	33 000	66 000
	السفر	207 000	61 000	129 000	190 000
	حلقات العمل	418 000	206 000	174 000	380 000
المجموع الفرعي، البرنامج 8-3					
البرنامج 9-3	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2025	100 000	-	-	(100 000)
	المجموع الفرعي، البرنامج 9-3				
البرنامج 10-3	تحويل البيانات والأمن السيبراني	-	78 000	108 000	186 000
	الخبراء الاستشاريون	-	78 000	108 000	186 000

الباب	بند الميزانية	المعتمد للفترة 2026-2025	المقترح لعام 2027	المقترح لعام 2028	المجموع للفترة 2027-2028 الفرق
	الطباعة الخارجية	-	-	-	-
	السفر	-	24 000	17 000	41 000
	حلقات العمل	-	26 000	27 000	53 000
	تكنولوجيا المعلومات	-	70 000	70 000	140 000
	الصيانة والدعم	-	62 000	54 000	116 000
	المجموع الفرعي، البرنامج 3-10	-	260 000	276 000	536 000
المجموع، الباب 3		3 465 000	2 708 750	2 626 250	5 335 000
الباب 4	إدارة العقود				
	المرتبات	1 000 000	-	-	(1 000 000)
	تكاليف الموظفين العامة	473 000	-	-	(473 000)
	السفر	69 000	90 000	96 500	117 500
	حلقات العمل	56 000	77 000	70 500	91 500
	الخبراء الاستشاريون	136 000	286 000	11 000	161 000
	المعدات والطباعة	24 000	15 000	15 000	6 000
المجموع، الباب 4		1 758 000	468 000	193 000	(1 097 000)
مجموع الأبواب 1 إلى 4		25 823 000	18 361 750	17 536 250	35 898 000
الباب 5	لجنة التخطيط الاقتصادي				
	المرتبات وتكاليف الموظفين العامة	-	-	654 500	654 500
	تكاليف الدورة	-	-	100 000	100 000
	الخبراء الاستشاريون	-	-	150 000	150 000
	السفر	-	-	20 000	20 000
	تقديم تقارير لجنة التخطيط الاقتصادي	-	-	15 000	15 000
المجموع، الباب 5		-	-	939 500	939 500
الباب 6	المؤسسة				
	المرتبات وتكاليف الموظفين العامة	546 000	309 000	315 000	78 000
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	13 000	7 000	7 000	1 000
	السفر	45 000	38 000	38 000	31 000
	حلقات العمل	-	100 000	100 000	200 000
	التدريب	-	2 500	2 500	5 000
	تكاليف الدعم غير المباشرة	-	59 500	60 000	119 500
المجموع، الباب 6		604 000	516 000	522 500	1 038 500
مجموع الأبواب 1 إلى 6		26 427 000	18 877 750	18 998 250	37 876 000
11 449 000					

الجدول 2
ملاك الموظفين

اللعب الوظيفي الفئة الفنية والفئات العليا الموظفون الفنيون الوطنيون فئة الخدمات العامة

المكتب التنفيذي للأمين العام

1 و أ ع	الأمين العام
1 (مد-2)	نائب الأمين العام/رئيس مكتب الأمين العام
1 (ف-5)	كبير موظفي التحول الرقمي
1 (ف-4)	أخصائي اتصالات
1 (ف-3)	موظف لشؤون إشراك أصحاب المصلحة والتواصل
1 (ف-3)	موظف اتصال، مكتب المراقب الدائم للسلطة الدولية لقاء البحار لدى الأمم المتحدة في نيويورك
1 (ف-2)	منقح مطبوعات مساعد
1 (ف-2)	مدير لشؤون المكتب
1	كبير مساعدي شؤون الاتصال، مكتب المراقب الدائم للسلطة الدولية لقاء البحار لدى الأمم المتحدة في نيويورك
1	كبير مساعدي شؤون الاتصالات
1	مساعد إداري
1	مساعد لشؤون الموظفين

مكتب إدارة العقود وبناء القدرات

1 (مد-1)	مدير
1 (ف-5)	كبير موظفي بناء القدرات
1 (ف-5)	رئيس وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية
1 (ف-4)	موظف لشؤون ضمان الجودة والامتثال
1 (ف-4)	موظف لمراجعة الحسابات البيئية
1 (ف-3)	موظف لإدارة العقود
1 (ف-3)	موظف لإدارة البرامج (بناء القدرات)
1 (ف-2)	منسق تدريب
1 (ف-2)	موظف معاون لتنمية القدرات
1	موظف لتنمية القدرات
1	مساعد إداري

مكتب الشؤون القانونية

1 (مد-1)	مدير/مستشار قانوني
1 (ف-5)	كبير موظفين قانونيين
1 (ف-5)	كبير موظفين قانونيين (الشؤون التنظيمية)
1 (ف-4)	موظف قانوني

اللقب الوظيفي الفئة الفنية والفئات العليا الموظفون الفنيون الوطنيون فئة الخدمات العامة

	1 (ف-4)	موظف قانوني (الشؤون التنظيمية)
	1 (ف-3)	موظف قانوني
	1 (ف-3)	موظف لإدارة المعارف (الشؤون القانونية)
	1 (ف-2)	موظف قانوني معاون
	1 (ف-2)	موظف معاون لإدارة المؤتمرات
1		موظف لإدارة شؤون الوثائق والمؤتمرات
1		مساعد إداري
1		مساعد إداري/مساعد لشؤون المكتبات
		مكتب الإشراف والبيئة والموارد
	1 (مد-1)	مدير
	1 (ف-4)	موظف للشؤون العلمية (جيولوجي بحري)
	1 (ف-4)	منسق بيئي
	1 (ف-4)	منسق برنامج (البحث العلمي البحري)
	1 (ف-4)	مدير برنامج (البيئة البحرية)
	1 (ف-3)	موظف للشؤون العلمية (نظام المعلومات الجغرافية)
	1 (ف-3)	مدير قاعدة بيانات
	1 (ف-3)	موظف برامج
1		كبير مساعدين لإدارة المعلومات
1		مساعد إداري
		مكتب الخدمات الإدارية
	1 (مد-1)	مدير
	1 (ف-4)	مدير الشؤون المالية
	1 (ف-4)	موظف لشؤون الميزانية
	1 (ف-4)	رئيس الموارد البشرية
	1 (ف-3)	مدير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
	1 (ف-3)	موظف لشؤون الأمن والسلامة
	1 (ف-2)	موظف مشتريات معاون
1		موظف معاون لشؤون الأمن والمرافق
1		كبير مساعدين لشؤون الميزانية والخزانة
1		كبير مساعدين ماليين
1		مساعد إداري
1		مساعد لشؤون الميزانية
1		مساعد لشؤون تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
1		مساعد لشؤون السفر والموارد البشرية
1		مساعد للموارد البشرية

اللقب الوظيفي			الفئة الفنية والفئات العليا	الموظفون الفنيون الوطنيون	فئة الخدمات العامة
1					مساعد لشؤون المشتريات
1					مساعد مالي
2					سائق/مساعد للخدمات العامة
20	3	41			المجموع
لجنة التخطيط الاقتصادي					
		1 (مد-1)			مدير
		1 (ف-4)			موظف لشؤون السياسات
1					مساعد إداري
1	-	2			المجموع
المؤسسة					
		1 (ف-5)			مدير عام مؤقت
1					مساعد لشؤون البحوث
1	-	1			المجموع

المختصرات: و أ ع، وكيل الأمين العام.

المرفق الثاني

التمويل التقديري لميزانية الفترة 2027-2028 من خلال الاشتراكات المقررة،
والنفقات العامة للمتعاقدين، والإيرادات المتنوعة

(بدولارات الولايات المتحدة)

2028-2027	
37 876 000	الميزانية المقترحة
	مخصوصا منها: الإيرادات
(6 200 000)	النفقات العامة المقدرة المتوقع تسلمها من المتعاقدين
(6 200 000)	المجموع الفرعي للإيرادات
31 676 000	مجموع الاشتراكات الصافية المطلوبة
(300 000)	مخصوصا منها: النصيب المقرر على الاتحاد الأوروبي للفترة 2027-2028
31 376 000	مجموع الاشتراكات المقررة للفترة 2027-2028
15 688 000	مجموع الاشتراكات المقررة في السنة

المرفق الثالث

المواءمة الإرشادية لأبواب الميزانية الرئيسية ومجموعات البرامج مع الهيكل الإداري للسلطة

- 1 - يقدم هذا المرفق تصورا إرشاديا لمواءمة أبواب الميزانية الرئيسية ومجموعات البرامج مع الأبعاد الرئيسية للهيكل الإداري للسلطة.
- 2 - ويهدف إلى استكمال عرض الاحتياجات المقترحة المدرجة في الميزانية بحسب الأبواب، من خلال توضيح كيفية دعم هذه الاحتياجات للوظائف المؤسسية والتنظيمية والتشغيلية والعلمية والبيئية والمتعلقة بالامتثال وبناء القدرات والاتصالات والإشراك والوظائف الاقتصادية للسلطة، وذلك بطريقة موجزة ومنظمة.
- 3 - وهذا المرفق ذو طابع إرشادي فقط. فهو لا يغير الأساس القانوني أو المؤسسي للميزانية، ولا يحل محل أبواب الميزانية الرسمية. والغرض منه هو تعزيز اتساق الاحتياجات المقترحة المدرجة في الميزانية وقابليتها للفهم ووضوحها الاستراتيجي.

مصنوفة مواءمة إرشادية

باب الميزانية/مجموعة البرامج	أبعاد الحوكمة الأساسية المدعومة	مساهمة إرشادية في مجال الحوكمة	أمثلة لمهام حالية من السلطة
النفقات الإدارية للأمانة	العمليات؛ الجانب المؤسسي	يوفر العمود الفقري التشغيلي والإداري للسلطة، ويحافظ على استمرارية هياكل الدعم الداخلية، وتشكيل ملاك الموظفين، والنظم، والمسجلات، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والمشتریات، وترتيبات استمرارية العمل اللازمة لضمان الأداء الفعال للأمانة. ويشمل نظما إدارية متكاملة (التخطيط المركزي للموارد) تدعم الرقابة المالية، وإمكانية المراجعة، والامتثال، والحد من مخاطر الغش، والشفافية، والتنسيق بين مختلف المهام.	إدارة الأمانة؛ ملاك الموظفين؛ التخطيط المركزي للموارد؛ المراجعة؛ إدارة المباني؛ البرمجيات ورسوم الاشتراك؛ خدمات الدعم التشغيلي.
خدمات المؤتمرات	الجانب المؤسسي؛ الجانب التنظيمي	يدعم قيام أجهزة السلطة بمهامها والعمليات الحكومية الدولية التي تمارس السلطة ولايتها من خلالها، ويشمل ذلك خدمات الاجتماعات والترجمة الشفوية والوثائق.	تقديم الدعم لاجتماعات الجمعية والمجلس واللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية؛ الترجمة الشفوية؛ الوثائق؛ مرافق المؤتمرات.
البرنامج: تطوير الإطار التنظيمي للأشعة في المنطقة	الجانب التنظيمي؛ الامتثال؛ الجانب الاقتصادي؛ الجانب المؤسسي	يدعم التطوير المستمر للإطار التنظيمي وجاهزيته للتنفيذ من خلال جملة أمور منها المعايير والمبادئ التوجيهية، والاتساق القانوني، والتطوير المؤسسي، والأعمال المتعلقة بتقاسم المنافع، والترتيبات المتعلقة بالامتثال.	الأعمال المتعلقة بقانون التعدين؛ المعايير والمبادئ التوجيهية؛ الصياغة القانونية ومراجعتها؛ الأعمال التحضيرية المتعلقة بلجنة التخطيط الاقتصادي؛ الدعم المتعلق بتقاسم المنافع والامتثال.
البرنامج: حماية البيئة البحرية	الجانب البيئي؛ الجانب العلمي؛ الامتثال	يدعم الحوكمة البيئية من خلال الخطط الإقليمية للإدارة البيئية، والأعمال المتعلقة بالعبوات، والاستعراض والتحليل العلميين، والأدوات ذات الصلة اللازمة للحوكمة المستتيرة للمنطقة.	خطط الإدارة البيئية الإقليمية؛ الأعمال المتعلقة بالعبوات؛ الاستعراض والتحليل البيئيين؛ مشاورات الخبراء وحلقات العمل.

باب الميزانية/مجموعة البرامج	أبعاد الحوكمة الأساسية المدعومة	مساهمة إرشادية في مجال الحوكمة	أمنلة لمهام حالية من السلطة
البرامج؛ إدارة البيانات (الموارد والبيئة) وتحويل البيانات والأمن السيبراني	العمليات؛ الجانب العلمي؛ الامتثال؛ الجانب البيئي	دعم البنية التحتية للبيانات والحوكمة الرقمية للسلطة، بسبل منها اتخاذ القرارات بناء على الأدلة، وقابلية التشغيل البيئي، وسلامة البيانات، وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإمكانية التتبع المؤسسي.	قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)؛ تحويل البيانات؛ أمن تكنولوجيا المعلومات والصيانة والدعم؛ أدوات حوكمة البيانات.
البرنامج: تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة	الجانب العلمي؛ الجانب البيئي	يدعم توليد واستخدام المعارف العلمية والتقنية ذات الصلة بالأنشطة في المنطقة، ويسهم في توفير قاعدة الأدلة اللازمة لاتخاذ القرارات التنظيمية والبيئية والمؤسسية.	دعم البحوث العلمية البحرية؛ حلقات عمل علمية؛ التعاون التقني؛ إسهامات الخبراء.
البرنامج: الاتصالات الاستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي	الاتصال؛ الجانب المؤسسي	يدعم الاتصال من خلال تعزيز الشفافية، وفهم أصحاب المصلحة، والوصول إلى المعلومات، وإبراز دور المؤسسة، والثقة في دور الحوكمة الذي تضطلع به السلطة.	أنشطة التواصل؛ إدارة الموقع الشبكي ومحتواه؛ المنشورات؛ الإعلام؛ الاتصال مع أصحاب المصلحة؛ دعم اليوم الدولي لقاع البحار العميقة.
البرنامج: تسمية القدرات والتعاون التقني	بناء القدرات؛ الجانب المؤسسي؛ الجانب الاقتصادي	يدعم المشاركة الشاملة في النظام، ولا سيما من جانب الدول النامية، ويسهم في تحقيق وصول أكثر إنصافاً إلى المعارف والتعاون والدعم التقني والمشاركة المؤسسية.	أنشطة بناء القدرات؛ حلقات العمل؛ التعاون التقني؛ السفر وما يتصل به من دعم.
البرنامج: الموارد المعدنية وتكنولوجيات التعدين	الجانب العلمي؛ العمليات	يدعم فهم السلطة للتطورات التكنولوجية والمتصلة بالموارد ذات الصلة بحوكمة الأنشطة في المنطقة.	الدراسات التقنية؛ حلقات العمل؛ السفر؛ إسهامات الخبراء والمستشارين في مجال الموارد المعدنية والتكنولوجيات.
إدارة العقود	الامتثال؛ العمليات	العمل كمنصة دعم عملية لإدارة العقود، والرقابة على أداء المتعاقدين، والإجراءات الموحدة، وتطوير سجل التعدين في قاع البحار، وترتيبات الاستعداد للتنفيذ.	الرقابة على أداء المتعاقدين؛ مراقبة الاجتماعات السنوية للمتعاقدين؛ مراقبة الأداء في الموقع؛ وضع إجراءات تشغيلية موحدة؛ الدعم المتعلق بسجل التعدين في قاع البحار.
لجنة التخطيط الاقتصادي	الجانب الاقتصادي؛ الجانب المؤسسي	يدعم بدء تشغيل لجنة التخطيط الاقتصادي بوصفها آلية قائمة على المعاهدات تسهم في هيكل الحوكمة الاقتصادية الأوسع نطاقاً للسلطة.	تكاليف دعم لجنة التخطيط الاقتصادي؛ تكاليف انعقاد الدورة؛ الخبراء الاستشاريون؛ السفر؛ تقديم تقارير اللجنة.
المؤسسة	الجانب الاقتصادي؛ الجانب المؤسسي؛ العمليات	يدعم التطوير التدريجي للمؤسسة استناداً إلى المعاهدات من خلال نهج تطوري، مع توشي الحذر فيما يتعلق بوتيرة التطوير المؤسسي والمتعلق بالميزانية.	تقديم الدعم للمدير العام المؤقت؛ السفر؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التدريب؛ تكاليف الدعم غير المباشرة.

4 - يظهر المخطط أعلاه أن عدداً من أبواب الميزانية ومجموعات البرامج يدعم أكثر من بعد واحد من أبعاد الحوكمة. ويعكس ذلك الطابع المتكامل لعمل السلطة والترابط المتزايد بين مهامها التنظيمية والتشغيلية والعلمية والبيئية والمؤسسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالامتثال والاتصال وبناء القدرات.

5 - وعلى وجه الخصوص، تظهر الأبعاد الاقتصادية، والأبعاد المتعلقة بالامتثال، والاتصالات الاستراتيجية، والمشاركة، وبناء القدرات في عدة أجزاء من الاحتياجات المقترحة للميزانية، ولا تقتصر على قسم واحد أو مجموعة برامج واحدة.

6 - والغرض من هذا المرفق المساعدة في إثبات أن احتياجات الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 ليست مجرد تجميع لبنود إدارية وبرنامجية، بل هي عرض أكثر تكاملاً لميزانية هيكل الحوكمة في السلطة.

المرفق الرابع

نظرة استشرافية إرشادية للتطور على مراحل وفي الأجل المتوسط لاستثمارات تمكينية مختارة، والاحتياجات المتوقعة للميزانية للفترة 2027-2032

- 1 - يقدم هذا المرفق رؤية تخطيط مبدئية على مراحل وعلى المدى المتوسط لتكملة الميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية 2027-2028.
- 2 - ويُعرض تماشياً مع النهج التطوري المشار إليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994)، والتقرير المعنون "تمويل السلطة الدولية لقاع البحار واحتياجات الميزانية المتوقعة للفترة 2025-2030" (ISBA/28/FC/2 و ISBA/28/FC/2/Corr.1)، الذي حدد فيه الأمين العام أهمية التخطيط للسيناريوهات المستقبلية ومواءمة تطور الميزانية في المستقبل مع الاحتياجات الوظيفية للسلطة في مختلف مراحل الأنشطة في المنطقة.
- 3 - وهذا المرفق ذو طابع إرشادي فقط. وهو لا يحدد احتياجات الميزانية المعتمدة للفتريات المالية المقبلة، كما أنه لا يحكم مسبقاً على القرارات المستقبلية لأجهزة السلطة. والغرض منه المساعدة في وضع الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 في مسار تطوري أوسع نطاقاً على المدى المتوسط، مع إظهار التقدم التدريجي للاستثمارات التمكينية والتدابير الانتقالية المختارة المدرجة في هذا المقترح أو المرتبطة به.

نظرة استشرافية إرشادية على مراحل وفي الأجل المتوسط

المجال/المهمة/الإجراء التمكيني	2027-2028	2029-2030	2031-2032	ملاحظات إرشادية
دعم تنفيذ اللوائح التنظيمية	تقديم الدعم الأساسي للاستعداد لتنفيذ اللوائح والمعايير والمبادئ التوجيهية والأعمال القانونية والسياسات ذات الصلة	تقديم دعم أعمق في مجال التنفيذ، واستعراض الإطار التنظيمي وإجراء تعديلات منتقاة مع مراعاة ممارسات وقرارات الأجهزة	أعمال التعهد، والصقل الدوري، والتحديث المحدد الهدف	يعكس الانتقال المستمر من وضع اللوائح التنظيمية إلى دعم التنفيذ باعتباره أحد المتطلبات الأساسية للحكومة
الدعم المؤسسي للأجهزة وهيكل الأمانة	تعزيز ترتيبات الدعم المخصصة لأجهزة السلطة وهيكل الدعم الداخلية ذات الصلة التابعة للأمانة	توحيد هيكل الدعم المؤسسي وتعزيزه بشكل انتقائي	تثبيت وصقل ترتيبات الدعم	يعكس الحاجة إلى قدرات مؤسسية مستدامة مع تزايد تعقيد مهام الحكومة
العمود الفقري التشغيلي والإداري	تعزيز أسس الملاك الوظيفي في الأمانة، والاتساق الإداري، وسلامة سير العمل، وترتيبات الدعم التشغيلي	دمج هيكل الدعم التشغيلي وترتيبات التنسيق الداخلي وتعزيزها بشكل انتقائي	الاستقرار والاستمرارية والتحصين الانتقائي	يدعم قدرة السلطة على العمل في مرحلة من الحكومة أكثر تكاملاً ونضجاً من الناحية التشغيلية
الدعم العلمي والتقني	تعزيز التحليل العلمي والاستعراض التقني ودعم النمذجة والمساهمات المعرفية ذات الصلة بالأنشطة في المنطقة	تعزيز الدعم العلمي الشامل للعديد من المهام المقدم لعملية صنع القرار، وتعميق التكامل مع الأعمال التنظيمية والبيئية والتشغيلية	ترتيبات ناضجة ومستدامة للدعم العلمي، مع صقل انتقائي	يعكس الأهمية المتزايدة للمساهمات العلمية والتقنية القوية في تحقيق حوكمة مستنيرة

المجال/المهمة/الإجراء التمكيني	2028-2027	2030-2029	2032-2031	ملاحظات إرشادية
دعم الإشراف والرصد البيئيين	الخطط الإقليمية للإدارة البيئية، والأعمال المتعلقة بالبعثات، والاستعراض البيئي، ودعم تقييم الأثر، وأدوات الرصد ذات الصلة	دمج الدعم المتعلق بالتنفيذ والرصد، وزيادة التكامل مع المهام العلمية ومهام الامتثال	الصقل المستمر والدعم البيئي المستمر	تماشياً مع الزيادة المتوقعة في متطلبات الحوكمة البيئية بينما ينضج عمل السلطة
بناء القدرات والتعاون التقني	تعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات، والتعاون التقني، ومبادرات المشاركة الشاملة، ولا سيما للدول النامية	دمج الترتيبات المنظمة لبناء القدرات ودعم المشاركة، مع توسيع نطاقها بشكل انتقائي	هيكلية أكثر نضجاً واستدامة لبناء القدرات تتماشى مع احتياجات الحوكمة	يُعتبر بناء القدرات بعداً مستقلاً من أبعاد الحوكمة في هذا المقترح
الامتثال وإدارة العقود والاستعداد للرقابة	تعزيز الرقابة على المتعاقدين، ومسارات عمل إعداد التقارير، وإجراءات التشغيل الموحدة، وترتيبات الاستعداد للتنفيذ	دمج مهام الرقابة المنظمة، وتعميق إدماج الإجراءات، والتوسع الانتقائي في مهام الدعم	ترتيبات أكثر نضجاً وتنظيماً لدعم الرقابة	يدعم التعزيز التدريجي للمهام المتعلقة بالامتثال وإدارة العقود
الحوكمة الاقتصادية والآليات المستندة إلى المعاهدات	الاعتماد الأولي لدعم الحوكمة الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية المتعلقة بالآليات المستندة إلى المعاهدات	مواصلة تعزيز الدعم المقدم للحوكمة الاقتصادية والتوسع المحتمل في الترتيبات المؤسسية والقانونية والإدارية	عمليات أكثر نضجاً وتنظيماً، مع مراعاة قرارات الأجهزة	يعكس التطور التدريجي للبعد الاقتصادي للسلطة
الاتصال وفهم أصحاب المصلحة	تعزيز المهام الأساسية المتعلقة بالاتصال والشفافية وفهم أصحاب المصلحة	دمج الترتيبات المنظمة جيداً المتعلقة بالاتصال ودعم أصحاب المصلحة	بنية اتصال أكثر نضجاً تدعم الشرعية والتماسك ووضوح المعلومات للجمهور	يُعتبر الاتصال بعداً مستقلاً من أبعاد الحوكمة في هذا المقترح
نظم التخطيط المركزي للموارد والنظم المتكاملة للمراقبة الإدارية	التنفيذ الأولي لنظام التخطيط المركزي للموارد وإدماج المهام الإدارية الأساسية	الدمج والتحسين لبلوغ المستوى الأمثل وتكامل المهام على نطاق أوسع	الصيانة والصقل والتحديث الانتقائي	يدعم الرقابة الائتمانية وإمكانية المراجعة والحد من مخاطر الغش والشفافية المؤسسية، مع ضمان تكامل النظام على نحو متناسب وقابل للتوسيع بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة المتغيرة للسلطة
الحوكمة الرقمية، وقاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)، وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تعزيز نظم البيانات، وقابلية التشغيل البيئي، وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم الصيانة	زيادة إدماج الأدوات الرقمية في المهام المتعلقة بالحوكمة وإعداد التقارير والاستعراض والرقابة	تحقيق الاستقرار والصيانة والتجديد الانتقائي	يدعم الحوكمة القائمة على الأدلة، وسلامة البيانات، والجاهزية التشغيلية
سجل التعدين في قاع البحار	مواصلة تطوير سجل التعدين في قاع البحار ووضع موضع التنفيذ	توسيع نطاق الإدماج المؤسسي في مجال الرقابة على المتعاقدين ومسارات العمل التشغيلية	مستوى أعلى من النضج في الاستخدام التشغيلي والصقل	يدعم الشفافية وإمكانية التتبع والجاهزية التشغيلية المتعلقة بالعقود
إجراءات تشغيلية تخضع لإدارة الجودة	مواصلة تطوير إجراءات التشغيل الموحدة وبنية سير العمل ذات الصلة	الدمج والإدماج التشغيلي على كامل نطاق المهام ذات الصلة المتعلقة بالدعم والرقابة وشؤون المتعاقدين	نضج التطبيق والصيانة والصقل لدعم الاستعداد والترتيبات المتعلقة بالتنقيح	يدعم إجراءات التشغيل الخاضعة لإدارة الجودة على نطاق الأمانة

المجال/المهمة/الإجراء التمكيني	2028-2027	2030-2029	2032-2031	ملاحظات إرشادية
صندوق التراث المشترك والآلية ذات الصلة	الأعمال التحضيرية المفاهيمية والقانونية والمؤسسية المتعلقة بترتيبات تقاسم المنافع	إمكانية إنشاء آليات مؤسسية وقانونية وإدارية، رهناً بقرارات الأجهزة	النضوج التدريجي والتشغيل المنتظم المحتمل، رهناً بقرارات الأجهزة	يفضل فهمها على أنها إجراء تطوري في مجال الحوكمة الاقتصادية، وليس كبنية مكتملة تشكل على الفور
هيكلية التفتيش والامتثال والإنفاذ	الأعمال التحضيرية وتدابير الاستعداد، بما في ذلك الروابط المتعلقة بالإجراءات التشغيلية، وتفعيل سجل التعدين في قاع البحار، والرقابة على المتعاقدين	احتمال البدء في تفعيل وتطوير مهام الدعم ذات الصلة	مستوى أعلى من النضج في التشغيل والصفق	يدعم التطوير التدريجي للمهام المتعلقة بالتفتيش والامتثال والإنفاذ
المؤسسة	مواصلة التطوير المؤسسي خطوة بخطوة وتقديم الدعم للمدير العام المؤقت	مزيد من الدمج، رهناً بقرارات الأجهزة والاحتياجات المؤسسية	مزيد من الاستقرار المؤسسي والصفق، رهناً بالقرارات المستقبلية	تماشياً مع النهج التقدمي لتطوير المؤسسة
الأمن والمرافق وتجديد الأصول على مدار دورة حياتها	التدابير الأولية ذات الأولوية عند الضرورة	تدابير الاستبدال والاستقرار الانتقائية	تجديد الأصول والبنية التحتية على المدى الطويل	يدعم المرونة التشغيلية واستمرارية العمل والاستعداد المؤسسي
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتجديد الأصول على مدار دورة حياتها	التدابير الأولية ذات الأولوية عند الضرورة فقط	الاستبدال الانتقائي للأصول ذات الأولوية	تجديد الخوادم ونظم المستخدمين النهائيين والبنية التحتية ذات الصلة على المدى الطويل	يدعم استمرارية العمليات والتوافق مع النظم المتكاملة
التنسيق الخارجي والتأزر العملي مع عمليات حوكمة المحيطات ذات الصلة	التنسيق الأولي والتأزر العملي، حيثما كان ذلك مناسباً وفي حدود الولاية، بما في ذلك مجالات محددة من التفاعل المؤسسي الخارجي	تنسيق أكثر تنظيمياً ومتابعة تنفيذية انتقائية حيثما تقتضي ذلك قرارات الأجهزة أو الاحتياجات العملية	ترتيبات دعم ناضجة ومحددة بوضوح تتوافق مع ولاية السلطة	يمكن أن يشمل، عند الاقتضاء، أوجه تأزر عملية مع التطورات الأوسع نطاقاً في مجال حوكمة المحيطات، بما في ذلك تنفيذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية

4 - والغرض من المصروفة الواردة أعلاه توضيح أن بعض الاستثمارات المدرجة في احتياجات الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028، أو المرتبطة بها، لا ينبغي النظر إليها على أنها تكاليف منفصلة لفترة سنتين، بل كعناصر ضمن تسلسل أوسع نطاقاً يشمل تعزيز المؤسسات، ودمج العمليات، والوصول إلى النضج في نهاية المطاف.

5 - وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار الفترة المالية 2027-2028 مرحلة تأسيسية تركز على إنشاء أو تعزيز النظم والإجراءات ومهام الدعم الأساسية اللازمة لعملية الانتقال في مجال الحوكمة. ويمكن توقع أن تؤكد المرحلة التالية على الدمج والتوسع الانتقائي، في حين يمكن أن تركز مرحلة لاحقة على تعهد وتجديد وصل الآليات والنظم والأصول التي أنشئت تدريجياً في فترات سابقة.

6 - ولذلك، فالغرض من هذا المرفق دعم قراءة أكثر وضوحاً وتنظيماً لمجموعة مختارة من الاستثمارات التمكينية واحتياجات الميزانية على المدى المتوسط، والمساعدة في ربط الفترة المالية 2027-2028 بمسار أوسع للتطوير المؤسسي يتوافق مع نهج التطور الذي تتبعه السلطة.

المرفق الخامس

عرض إرشادي على مستوى المكاتب لاحتياجات الميزانية المقترحة للفترة المالية 2027-2028

1 - يقدم هذا المرفق لأغراض الشفافية وإمكانية التتبع والإدارة على الصعيد الداخلي. والغرض منه استكمال العرض المقدم في المقترح الرئيسي لاحتياجات الميزانية المقترحة، والمستند إلى الأبواب وإلى هيكل الحوكمة. وهو يدعم أيضاً قراءة أكثر عملية للتطور المالي على المدى المتوسط الذي تم تحديده سابقاً في تقرير الأمين العام المعنون "تمويل السلطة الدولية لقاع البحار واحتياجات الميزانية المتوقعة للفترة 2025-2030" (ISBA/28/FC/2 و ISBA/28/FC/2/Corr.1)، من خلال عرض كيفية ترجمة الاحتياجات المتوقعة في مجال الحوكمة إلى مهام ونظم وترتيبات دعم على مستوى المكاتب.

2 - ويقدم المرفق عرضاً إرشادياً على مستوى المكاتب للاحتياجات المقترحة، بهدف توضيح كيفية موازنة المقترحات المقدمة من المكاتب مع العناصر الرئيسية لهيكل الحوكمة في السلطة، ومع التمييز بين الاحتياجات الأساسية المتكررة، واحتياجات الانتقال في مجال الحوكمة، والاستثمارات ذات الأغراض الخاصة أو التمكينية.

ألف - المكتب التنفيذي للأمين العام، بما في ذلك الاتصالات الاستراتيجية والتواصل مع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي

3 - يوفر المكتب التنفيذي للأمين العام التوجيه الاستراتيجي والتنسيق والاتساق المؤسسي اللازمين لضمان الأداء الفعال للأمانة ككل. وفي إطار هيكل الحوكمة للسلطة، يقدم المكتب التنفيذي الدعم بشكل أساسي للبعد المؤسسي، ويضطلع في الوقت نفسه بدور مهم فيما يتعلق بالأبعاد التنظيمية والتشغيلية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالاتصالات من خلال الموازنة الاستراتيجية، وتحديد الأولويات، والتنسيق بين المكاتب، والتمثيل الخارجي. ويساعد المكتب على ضمان توجيه عمل الأمانة بطريقة متسقة، وضمان استمرار الدعم المقدم إلى الأجهزة في الوقت المناسب وعلى نحو متناسق وبما يتسق مع أولويات الأمين العام.

4 - وتدعم مهمة الاتصالات الاستراتيجية، التي تنفذ في إطار التوجه المؤسسي الأوسع نطاقاً للمكتب التنفيذي، أبعاد هيكل الحوكمة للسلطة المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية والتوعية والعمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. وفي هذا المقترح، يُنظر إلى هذا البرنامج باعتباره بعداً وظيفياً متميزاً يدعم بناء العلامة المميزة، وتطوير السردية على مستوى رفيع، واتساق الرسائل، والشفافية، والمساءلة، وتعميق فهم أصحاب المصلحة لعمل السلطة ومشاركتهم في مختلف وظائفها على كامل نطاق إطار الحوكمة. ويشمل هذا البرنامج أيضاً إدارة عملية إعداد وتنفيذ الفعاليات الاستراتيجية التي تشكل جزءاً من أعمال الجمعية ومبادراتها التي تساعد على توعية الجمهور ووسائل الإعلام بأهمية عمل السلطة. وفي هذا الصدد، تسهم أنشطة الاتصالات الاستراتيجية في فهم الجمهور لعمل السلطة، وتحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز مصداقية المؤسسة، ودعم إبراز دور السلطة في إدارة شؤون المحيطات.

5 - وفي إطار عملية التقييم والموازنة على مستوى الأمانة بأسرها، يضطلع المكتب التنفيذي بدور تنسيقي محوري. ويساعد على ضمان توافق الأنشطة والنظم والأولويات على مستوى المكاتب مع الأهداف على مستوى المؤسسة ككل، وضمان أن يظل الدعم الذي تقدمه الأمانة للأجهزة الحكومية الدولية والأجهزة

التقنية متسقاً وموجهاً استراتيجياً. وتكمل أنشطة الاتصالات هذه المهمة من خلال تعزيز وضوح عمل السلطة وإمكانية الوصول إليه واتساقه، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

6 - وفي الفترة 2027-2028، يمكن أن تشمل الأولويات الرئيسية للمكتب التنفيذي الرقابة الاستراتيجية على عملية موازنة عمل الأمانة؛ والتنسيق المؤسسي بين المكاتب؛ ودعم المشاركة على مستوى رفيع واتساق السياسات؛ والحفاظ على واجهات دعم واضحة مع الأجهزة؛ وتقديم الدعم في مجالات الاتصال للدورات السنوية، والتواصل مع أصحاب المصلحة، والحضور الرقمي، والوعي العام. ويمكن أن تشمل أولويات الاتصالات دعم النشرات اليومية، والبيانات الصحفية، وتحديثات الموقع الشبكي، والمنشورات، والتواصل مع وسائل الإعلام، ومواد التوعية، ودعم الأمين العام في المؤتمرات والأحداث.

7 - وبالتالي، ينبغي النظر إلى مخصصات الميزانية المقترحة للمكتب التنفيذي للأمين العام وشؤون الاتصالات على أنها تدعم الاتساق المؤسسي والتوجه الاستراتيجي وقدرات الاتصالات اللازمة للأمانة لكي تؤدي دورها كهيكل منسق لدعم الحوكمة.

باء - مكتب الشؤون القانونية

8 - يضطلع مكتب الشؤون القانونية بدور محوري في قدرة السلطة على القيام بولايتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994). وفي إطار هيكل الحوكمة الخاص بالسلطة، يقدم المكتب الدعم بشكل أساسي للجانب التنظيمي، كما يساهم بشكل كبير في جوانب الامتثال والشؤون المؤسسية والاقتصادية، وكذلك في جوانب الاتصالات والتفاعل عند الاقتضاء، وذلك من خلال التفسير القانوني، واتساق الإجراءات، وتصميم الهياكل المؤسسية، ودعم الاستعداد للتنفيذ.

9 - وفي إطار عملية التقييم والموازنة على نطاق الأمانة كلها، يساعد مكتب الشؤون القانونية في الحفاظ على اتساق العناصر القانونية والمؤسسية والإجرائية في جميع جوانب الدعم الذي تقدمه الأمانة للأجهزة. ويوفر المكتب التحليل والتفسير القانونيين والاتساق الإجرائي، لا سيما فيما يتعلق بتطوير اللوائح التنظيمية والعقود والولايات المؤسسية والأطر المتعلقة بالامتثال والآليات القائمة على المعاهدات.

10 - ويعمل المكتب بصفته مكتباً قانونياً متخصصاً ومكتب تمكين مؤسسي في آن واحد. ويقدم المشورة القانونية، والصياغة، واستعراض الصكوك، والدعم لوضع اللوائح التنظيمية، والمساعدة في الشؤون التعاقدية والمؤسسية، والدعم في إعداد الوثائق والعمليات الحكومية الدولية. ومن المتوقع أن يستمر عمل المكتب خلال الفترة 2027-2028 في التوسع عبر عدة مسارات عمل متعاضدة، بما في ذلك الاستعداد لتنفيذ قانون التعدين، ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية، والأعمال التحضيرية المتعلقة بلجنة التخطيط الاقتصادي، وترتيبات تقاسم المنافع في إطار صندوق التراث المشترك، ووضع أطر الامتثال والرقابة.

11 - ويمكن أن تشمل الأولويات الرئيسية لمكتب الشؤون القانونية خلال فترة السنتين الشؤون التنظيمية والتعاقدية؛ والدعم المتعلق بالمعايير والمبادئ التوجيهية؛ والدعم القانوني للتطوير المؤسسي والأعمال المتعلقة بلجنة التخطيط الاقتصادي؛ وترتيبات تقاسم المنافع؛ وأطر الامتثال والرقابة؛ والدعم الحكومي الدولي ودعم المؤتمرات؛ وحلقات عمل ومشاورات محددة الهدف لدعم المشاركة المستتيرة للأعضاء، ولا سيما الدول النامية.

12 - وكما ذكر أعلاه، تهدف مخصصات الميزانية المقترحة لمكتب الشؤون القانونية إلى الوفاء بالالتزامات التعاهدية الأساسية، من قبيل توفير خدمات الأمانة، ووضع اللمسات الأخيرة على قانون التعدين، والإشراف على عقود الاستكشاف، ووضع أطر عمل للمسؤولية وتسوية المنازعات. وتشدد المبادرة أيضًا على أهمية الحوكمة التنظيمية ووضع ترتيبات محتملة لصندوق التراث المشترك، مما سيتطلب دعمًا تحضيريًا. وفي نهاية المطاف، يهدف هذا الانتقال في الميزانية إلى ضمان الاتساق القانوني، والجاهزية المؤسسية، والجدوى الاقتصادية لاستغلال موارد قاع البحار، بما يتماشى مع مبادئ الاتفاقية.

13 - ولذلك، ينبغي النظر إلى مخصصات الميزانية المقترحة لمكتب الشؤون القانونية على أنها داعمة للأساس القانوني والمؤسسي لإطار الحوكمة المتطور للسلطة. وهذا يساعد على الحفاظ على البعد التنظيمي باعتباره البعد الرئيسي في هذا المقترح، مع تعزيز الاستعداد والاتساق المؤسسيين في جميع الأبعاد الأخرى لعمل السلطة.

جيم - مكتب الإشراف والبيئة والموارد

14 - يدعم مكتب الإشراف والبيئة والموارد عمل السلطة بشكل أساسي في الجوانب العلمية والبيئية وبعض الجوانب التشغيلية لهيكل الحوكمة. ويسهم أيضًا في الجوانب التنظيمية وتلك المتعلقة بالامتثال، حيث إن الإدارة السليمة للأنشطة في المنطقة تعتمد على معرفة علمية راسخة، واستعراض بيئي موثوق به من الناحية التقنية، ونظم بيانات يمكن الاعتماد عليها، ودعم فعال لعملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

15 - وفي إطار عملية التقييم والمواءمة على نطاق الأمانة، يضطلع المكتب بدور رئيسي في تعزيز الأسس العلمية والبيئية والتقنية للحوكمة. ويتولى المسؤولية عن تنسيق التحليلات العلمية والبيئية والتقنية، بما في ذلك إدارة البيانات من خلال قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) والنظم ذات الصلة.

16 - ويعمل المكتب من خلال مسارات عمل مترابطة بشكل وثيق، تشمل حماية البيئة البحرية، والخطط الإقليمية للإدارة البيئية، والعتبات البيئية والدعم العلمي ذي الصلة، والاستعراض البيئي، وإدارة البيانات، وقاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)، والبحوث العلمية البحرية، ووضع النماذج، والفهم التقني للموارد والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة في المنطقة. وتسهم مسارات العمل هذه بشكل مباشر في تعزيز الحوكمة المستتيرة وفي قدرة السلطة على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة متسقة ومستندة إلى أسس تقنية.

17 - وفي الفترة 2027-2028، يمكن أن تشمل أولويات المكتب مواصلة وضع وتنفيذ الخطط الإقليمية للإدارة البيئية؛ والعتبات البيئية والدعم العلمي ذي الصلة؛ وتوليف البيانات البيئية واستعراض اكتمال الملفات البيئية المقدمة؛ وتعزيز قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) ومرونة البيانات وقابلية التشغيل البيئي؛ ودعم البحوث العلمية البحرية والرصد على نطاق المنطقة كلها؛ وأدوات النمذجة والتنوع البيولوجي؛ والحفاظ على فهم تقني سليم للموارد والتكنولوجيات ذات الصلة بالحوكمة في المنطقة.

18 - ولذلك، ينبغي النظر إلى مخصصات الميزانية المقترحة لمكتب الإشراف والبيئة والموارد على أنها تهدف إلى تعزيز الأسس العلمية والبيئية والمتعلقة بالبيانات التي تقوم عليها الحوكمة المستتيرة، فضلاً عن

تعزيز قدرة السلطة على دعم العمليات التنظيمية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالامتثال من خلال رفدها بمدخلات تقنية وعلمية سليمة.

دال - مكتب إدارة العقود وبناء القدرات

19 - يدعم مكتب إدارة العقود وبناء القدرات أعمال السلطة بشكل أساسي في مجالات الامتثال والعمليات وبناء القدرات ضمن هيكل الحوكمة. ويسهم أيضا في الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية، وفي الجوانب المتعلقة بالاتصال حيثما كان ذلك مناسباً، من خلال دعم العمليات المتعلقة بالمتعاقدين، والتعاون التقني، والمشاركة الأكثر شمولاً في النظام.

20 - وفي إطار عملية التقييم والمواءمة على نطاق الأمانة، يسهم المكتب في تعزيز الرقابة على العقود، والإجراءات التشغيلية، وتدقيق البيانات الاقتصادية والتشغيلية، وبناء القدرات المرتبطة بالاستعداد في مجال الحوكمة. ويعمل كواجهة رئيسية بين الأمانة والمتعاقدين، كما يدعم المشاركة العملية للأعضاء، ولا سيما الدول النامية، من خلال برامج منظمة لبناء القدرات والتعاون التقني.

21 - ويعمل المكتب في أن واحد كمكتب لإدارة العقود ومكتب مشارك في الحوكمة. فهو من ناحية يتولى الإشراف على سير عمل إعداد تقارير المتعاقدين، ودعم الرقابة على العقود، ووضع إجراءات التشغيل الموحدة وتنفيذها، والدفع قدماً نحو تفعيل سجل التعدين في قاع البحار، ودعم اجتماعات المتعاقدين والمتابعة الميدانية. ومن ناحية أخرى، ينسق أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تهدف إلى مساعدة الأعضاء على التعامل بشكل أكثر فعالية مع النظام، وتعزيز فهمهم لإطار الحوكمة المتطور للسلطة.

22 - وبالنسبة للفترة 2027-2028، يمكن أن تشمل أولويات المكتب تعزيز إدارة العقود والرقابة على أداء المتعاقدين؛ ومواصلة تطوير سجل التعدين في قاع البحار؛ وإجراءات التشغيل الموحدة ومسارات العمل التشغيلية ذات الصلة؛ واجتماعات المتعاقدين ومراقبة الأداء في الموقع؛ ومبادرات بناء القدرات ذات الأهداف المحددة المرتبطة باحتياجات الحوكمة لدى السلطة. وسيطلب ذلك تعزيز القيادة الرفيعة المستوى والتنسيق لحافظة السلطة المتنامية في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني، بما في ذلك المراكز الإقليمية والتعلم الرقمي وتقديم الخدمات القائمة على الشراكات.

23 - ولذلك، ينبغي النظر إلى مخصصات الميزانية المقترحة لمكتب إدارة العقود وبناء القدرات على أنها تدعم استعداد السلطة للقيام بمهام الرقابة العملية، والتزامها بالمشاركة في النظام بشكل أكثر شمولاً وفعالية. وفي هذا الصدد، يعمل المكتب على تنفيذ الجوانب المتعلقة بالامتثال وبناء القدرات الواردة في هذا المقترح.

هاء - مكتب الخدمات الإدارية

24 - يُعد مكتب الخدمات الإدارية العمود الفقري الإداري والائتماني للأمانة، ومن ثم فهو يدعم قدرة السلطة على الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994. وفي إطار هيكل الحوكمة الخاص بالسلطة، يضطلع المكتب بدور محوري في دعم الأبعاد التشغيلية والمؤسسية والاقتصادية للحوكمة، من خلال توفير إطار التنسيق والإشراف الإداريين اللازم لضمان قيام السلطة بمهامها على نحو فعال ومستمر وخاضع للمساءلة.

25 - وبالإضافة إلى دعم العمليات الإدارية اليومية، يعمل المكتب بشكل متزايد كمنصة مؤسسية تُنفَّذ من خلالها إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية والمساءلة على نطاق الأمانة كلها. وتشمل مسؤولياته الإدارة المالية والميزنة، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وكشوف المرتبات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن، وإدارة المرافق والنقل، وإدارة السجلات والأصول، والامتثال للأطر الإدارية والمالية والرقابية المعمول بها في الأمم المتحدة.

26 - ومع انتقال السلطة إلى مرحلة تنظيمية أكثر تركيزاً على الجانب التشغيلي والتنفيذي، من المتوقع أن يزداد حجم وتعقيد الإجراءات الإدارية بشكل ملحوظ. وسيفرض هذا الانتقال طلباً أكبر على المكتب في مجالات تشمل الرقابة المالية، وتنسيق المشتريات، وإدارة القوة العاملة، والتزامات إعداد التقارير، والامتثال المؤسسي. ولذلك، يجب على المكتب أن يضمن تطور النظم والضوابط الإدارية بما يواكب توسع نطاق المسؤوليات التشغيلية والإدارية للسلطة.

27 - ومن السمات الرئيسية لاحتياجات الميزانية المقترحة للفترة 2027-2028 تعزيز إطار الرقابة الإدارية والتشغيلية للسلطة، حيث يضطلع المكتب بدور محوري في هذا الصدد. وفي هذا السياق، يُعدّ التنفيذ المقرر للنظام المركزي لتخطيط الموارد إجراءً تمكينياً أساسياً للأمانة، حيث يدعم إدماج مهام الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات وكشوف المرتبات وإعداد الميزانية وإعداد التقارير ضمن منصة إدارية أكثر تنظيماً وقابلية للتتبع والمراجعة.

28 - ولذلك، تشمل الأولويات الرئيسية للمكتب لفترة السنتين 2027-2028 تعزيز المهام المتكاملة المتعلقة بالشؤون المالية والميزنة والرقابة الإدارية؛ وتعزيز خدمات الموارد البشرية والمشتريات ضمن أطر معززة للرقابة؛ وتدابير محددة للأمن والمرافق؛ ودعم الشفافية المؤسسية وسلامة سير العمل والاستعداد للمراجعة على كامل نطاق الأمانة. ولذلك، ينبغي النظر إلى مخصصات الميزانية المقترحة على أنها استثمار في قدرة السلطة على التكيف الإداري ومصداقيتها الائتمانية وفعاليتها التشغيلية خلال فترة الانتقال المؤسسي.

المرفق السادس

تقرير مفصل للنظم المتكاملة للرقابة الإدارية والتخطيط المركزي للموارد

ألف - الحوكمة والانتقال التشغيلي والسياق المؤسسي

- 1 - على مدى أكثر من ثلاثة عقود، عملت السلطة الدولية لقاع البحار بشكل أساسي في إطار نظام يركز على الاستكشاف، وركزت على إدارة عقود الاستكشاف، ووضع الأدوات التنظيمية، وتقديم الخدمات لهيئاتها الحكومية الدولية والتقنية. ومع سعي الدول الأعضاء إلى اعتماد قانون التعدين وتنفيذه، تدخل السلطة مرحلة جديدة تماماً من ولايتها.
- 2 - وفي ظل إطار عمل جاهز للتعدين، يُتوقع أن تعمل السلطة كهيئة تنظيمية تعمل بكامل طاقتها، وتشرف على جميع الأنشطة في المنطقة، وتدير الترتيبات التعاقدية والاقتصادية المتزايدة التعقيد، وتدير التدفقات المالية المتزايدة والمستمرة، وتضمن الامتثال للالتزامات التنظيمية والبيئية والاقتصادية.
- 3 - ويمثل هذا التحول انتقالاً هيكلياً بين نظم الحوكمة، لا توسعاً تدريجياً للممارسات الإدارية القائمة.
- 4 - وستعتمد مصداقية النظام الناشئ ليس فقط على مدى متانة قانون التعدين من الناحية الموضوعية، بل أيضاً على قدرة السلطة على تفعيل القرارات التنظيمية من خلال عمليات قابلة للتنفيذ والتتبع ومتسمة بالشفافية، مدمجة ضمن إطار حوكمة ذي مصداقية.

باء - التخطيط المركزي للموارد كعنصر أساسي في الحوكمة والرقابة الداخلية

- 5 - ضمن منظومة الأمم المتحدة، تمثل المنصات المتكاملة للتخطيط المركزي للموارد عنصراً أساسياً في أطر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتشكل أساساً للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتدعم الفصل الفعال بين المهام، وتتيح إنشاء سجلات مراجعة شاملة، وتوفر ضوابط وقائية وكاشفة تقلل من المخاطر المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك الغش.
- 6 - وبالنسبة للمؤسسات المكلفة بالإشراف على الموارد العامة، تُعتبر هذه النظم بنية تحتية أساسية للحوكمة، وليست مجرد تحسينات إدارية اختيارية. وفي سياق تنظيمي يتسم بتزايد المخاطر المالية والالتزامات المتعلقة بالامتثال والرقابة الخارجية، يشكل غياب نظم الرقابة المتكاملة خطراً جوهرياً على الصعيد الائتماني وصعيد الحوكمة.

جيم - القيود الحالية للنظام والمخاطر المتعلقة بالحوكمة

- 7 - تستخدم السلطة حالياً نظاماً للتخطيط المركزي للموارد بصيغته العامة المتاحة في الأسواق. ومع ذلك، وبسبب القيود المتعلقة بالتراخيص والتكاليف، لا تنفذ سوى جوانب محدودة من العمليات المالية عبر النظام. ولا تزال مهام الرقابة الإدارية الأساسية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والمشتريات وكشوف المرتبات وإعداد الميزانية وإعداد التقارير المتكاملة، تُنفذ جزئياً أو إلى حد كبير يدوياً وخارج نطاق بيئة النظام المتكاملة.

8 - ولئن كان هذا الترتيب ممكناً في ظل نموذج تشغيل يركز على الاستكشاف، مع مستوى محدود من التدفقات المالية والتعهدات التشغيلية، فهو لم يعد متوافقاً مع المسؤوليات التنظيمية المتطورة للسلطة. فالنظم المجزأة تحد من إمكانية المراجعة، وتعقد الفصل بين الواجبات، وتزيد من التعرض لمخاطر الأخطاء والغش، وتقلل من اتساق التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء والتزامها بالمواعيد المحددة.

دال - تقييم خيارات النظام في سياق الأمم المتحدة

9 - قيمت السلطة الخيارات المتاحة ضمن النظام الموحد للأمم المتحدة. وأجري فحص لمنصة أوموجا؛ بيد أن السلطة أبلغت، من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المراقب المالي، بأن منصة أوموجا تتسم بدرجة من التعقيد والتكلفة لا تتناسب مع حجم السلطة ونطاقها وخصائصها التنظيمية المتغيرة.

10 - وفي الوقت نفسه، فإن تحويل التكوين الحالي لنظام SAP إلى بنية حديثة قائمة على السحابة سيطلب إعادة تنفيذ كاملة بدلاً من مجرد ترقية، وهو ما ينطوي على أعمال تخصيص واسعة النطاق، وترتيبات تراخيص جديدة، وتكاليف تنفيذ وصيانة مستمرة مرتفعة، وجدول زمني طويل، ومخاطر تشغيلية كبيرة. وبالنسبة لمؤسسة بحجم السلطة، لا يعتبر هذا النهج متناسباً ولا فعالاً من حيث المخاطر.

هاء - الأساس المنطقي لاستخدام منصة كوانتوم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

11 - تعكس الشراكة المقترحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال منصة كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد قراراً مدروساً ومتوافقاً مع النظام ومضبوطاً من حيث المخاطر. وقد صُممت منصة كوانتوم وتُدار وفقاً للوائح الأمم المتحدة الإدارية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية والمشتريات، وتعكس ترتيبات الحوكمة التي وضعتها الدول الأعضاء بنفسها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

12 - ويُعني هذا التوافق النابع من الداخل عن الحاجة إلى تكييف قواعد الأمم المتحدة وما تتبعه من سياسات وإجراءات وخطوات الموافقة الهرمية بما يتلاءم مع النظم التجارية. وبدلاً من ذلك، تتيح منصة كوانتوم التكامل السلس مع أطر الحوكمة الحالية للأمم المتحدة، وتضمن الاتساق في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والموارد البشرية وكشوف المرتبات وإعداد الميزانية وإعداد التقارير، والتوافق مع ممارسات الرقابة والمراجعة المعمول بها في الأمم المتحدة.

واو - نهج التنفيذ المتناسب والقائم على النماذج

13 - سيتبع التنفيذ المقترح نهجاً قائماً على النماذج، ومقتصرًا على المهام الإدارية والرقابية الأساسية. ويُعطي هذا النهج الأولوية للإجراءات الموحدة في منظومة الأمم المتحدة، ويقلل من عمليات التخصيص إلى أدنى حد، ويختصر الجداول الزمنية للتنفيذ ويخفض تكاليفه، كما يخفف من أعباء الصيانة على المدى الطويل.

14 - وتشير التجربة على نطاق المنظمة في الأمم المتحدة إلى أن التنفيذ القائم على النماذج يدعم تحسين قابلية التوسع والاتساق التشغيلي وموثوقية الحوكمة، مع تجنب المخاطر المرتبطة بتطوير نظم مصممة خصيصاً.

زاي - التوقيت، والحد من المخاطر، والجاهزية المؤسسية

15 - يكتسي توقيت تنفيذ التخطيط المركزي للموارد أهمية بالغة. وتأجيل إنشاء بنية تحتية متكاملة للرقابة في الوقت الذي تدخل فيه السلطة مرحلة تتسم بقدر أكبر من العمليات التشغيلية والامتثال من شأنه أن يزيد من المخاطر الائتمانية والمخاطر المؤسسية، كما سيعزز من ترسيخ العمليات المجزأة التي يتطلب تفكيكها تكاليف باهظة.

16 - وبالتالي، ينبغي النظر إلى نظام التخطيط المركزي للموارد باعتباره إجراءً إدارياً وقائياً ومُثَبِّتاً للاستقرار، يعزز إمكانية المراجعة، ويحد من مخاطر الغش، ويتيح شفافية موثوقة وفي الوقت المناسب للدول الأعضاء خلال الانتقال الذي تمر به السلطة في مجال الحوكمة.

حاء - خاتمة

17 - إن تنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد هذا ليس مبادرة تحديث قائمة على التكنولوجيا. بل إنه يمثل العمود الفقري الإداري والرقابي الأساسي اللازم لدعم انتقال السلطة بين نظم الحوكمة، ويتيح تفعيل القرارات التنظيمية من خلال عمليات شفافة قابلة للمراجعة وقابلة للتنفيذ. ولذلك، فهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من هيكل الحوكمة في السلطة.

المرفق السابع

موجز تنفيذي لتقييم إدارة السجلات والمعلومات في السلطة الدولية لقاع البحار الذي أجره قسم إدارة المحفوظات والسجلات

1 - تدخل السلطة الدولية لقاع البحار حالياً مرحلة من التوسع المؤسسي السريع في ظل استعدادها للانتقال من مرحلة استكشاف الموارد المعدنية في أعماق البحار إلى مرحلة استغلالها. ويؤدي هذا التحول إلى زيادة كبيرة في التزامات السلطة في مجالات الشفافية والإشراف العلمي والرقابة التنظيمية والمساءلة المؤسسية. ومع ذلك، تفتقر السلطة حالياً إلى إطار مركزي وحديث لإدارة السجلات والمعلومات، وهو أمر ضروري للوفاء بولايتها والحفاظ على مصداقيتها لدى الدول الأعضاء والمتعاقدين وأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي.

2 - وأجرى قسم إدارة المحفوظات والسجلات تقييماً في الموقع في كينغستون في الفترة من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2026 بناءً على طلب السلطة. وقد أعلنت السلطة صراحةً عن عزمها على مواصلة ممارستها مع معايير الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويحدد التقييم المخاطر الحرجة ويقدم خريطة طريق لوضع برنامج مستدام لحوكمة المعلومات على مستوى المؤسسة بأكملها.

ألف - المخاطر الاستراتيجية التي تتطلب اهتماماً فورياً

3 - تشكل بيئة المعلومات اللامركزية لدى السلطة مخاطر جوهرية على الاستمرارية المؤسسية والنزاهة التنظيمية والمصداقية العلمية. ويشير التقرير إلى أن "كل مكتب يحتفظ بسجلاته وبياناته الخاصة، مما يؤدي إلى مخاطر متنوعة... بما في ذلك فقدان السجلات والمعلومات". وتشمل مواطن الضعف الرئيسية ما يلي:

(أ) عدم وجود وظيفة مركزية للسجلات وعدم اتساق الممارسات بين المكاتب؛

(ب) تخزين البيانات العلمية العالية القيمة (قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار) دون نسخ احتياطي أو تكرار أو تخطيط للحفاظ الطويل الأجل؛

(ج) الاعتماد على محركات الأقراص الشخصية ونظام OneDrive، مما ينطوي على خطر فقدان الدائم لسجلات فريدة عندما يترك الموظفون العمل؛

(د) عدم وجود تصنيف موحد على نطاق المنظمة، أو معيار للبيانات الوصفية، أو جدول زمني للاحتفاظ بالسجلات، مما يحد من الشفافية والمساءلة؛

(هـ) عدم وجود قدرة خارج الموقع لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، رغم أن جامايكا معرضة للأعاصير والظواهر الاهتزازية؛

(و) ترحيل البيانات إلى منصة SharePoint دون ضوابط للاحتفاظ بالسجلات، مما يؤدي إلى نمو رقمي غير منضبط وانكشاف من حيث التكاليف.

4 - وتؤثر هذه الثغرات بشكل مباشر على قدرة السلطة على الحفاظ على الذاكرة المؤسسية، ودعم عملية صنع القرار، والرد على استفسارات الدول الأعضاء، وإثبات الامتثال للمعايير الدولية.

باء - الأسباب التي تجعل الاستثمار حاجة ملحة وذات قيمة كبيرة

- (أ) حماية البيانات العلمية وغيرها من البيانات الموضوعية ذات القيمة العالية، بما في ذلك ما يزيد عن 10 تيرابايت من بيانات قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)، التي يصفها التقرير بأنها حساسة وذات أهمية حاسمة للولاية؛
- (ب) ضمان استمرارية العمليات في ظل الكوارث الطبيعية، وهو خطر سلط الضوء عليه بعد إعصار ميليسا في عام 2025؛
- (ج) تعزيز الشفافية والثقة بين الدول الأعضاء والمتعاقدين؛
- (د) ضمان الرقابة الفعالة على سجل التعدين في قاع البحار المقرر إنشاؤه، وهو أحد المهام التنظيمية الأساسية؛
- (هـ) مواءمة ممارسات السلطة مع معايير الأمانة العامة للأمم المتحدة، مما يعزز شرعيتها ونضجها التشغيلي.

جيم - الإجراءات ذات الأولوية التي تتطلب توفير الموارد

- (أ) إنشاء فريق لإدارة المعلومات برئاسة موظف لإدارة المعلومات من الفئة ف-3 يتمتع بخبرة في مجال السجلات الرقمية، ويدعمه موظفان محليان، ويدمج في وحدة تكنولوجيا المعلومات، التي يمكن أن يرأسها موظف من الفئة ف-5 (نظراً لأن المهام الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن يؤديها الخبراء الاستشاريون وحدهم)؛
- (ب) تطوير أدوات الحوكمة الأساسية، مثل إجراءات التشغيل الموحدة، ونظام التصنيف، ومعايير البيانات الوصفية، وجداول الاحتفاظ بالسجلات، لتطبيقها في جميع مكاتب السلطة؛
- (ج) استعراض ورقمنة وحفظ قرابة 27 متراً طويلاً من المحفوظات الورقية ذات القيمة العالية، بما في ذلك سجلات المكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب الشؤون القانونية، وحفظ السجلات التاريخية في شكلها الورقي؛
- (د) تنفيذ خطة للحفاظ طويل الأمد لقاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)، بما في ذلك تقييم النظم المتخصصة لقياس الأعماق؛
- (هـ) ترقية تراخيص Microsoft 365 من E3 إلى E5 لتمكين القدرات المتعلقة بالتحليلات والذكاء الاصطناعي؛
- (و) إنشاء مستودع مركزي على منصة SharePoint للسجلات غير العلمية الموثوقة (على أن يتم ذلك في حدود الموارد المتاحة)؛
- (ز) إنشاء ترتيبات خارج الموقع للنسخ الاحتياطي للبيانات واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث من خلال مراكز بيانات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برينديزي بإيطاليا أو فالنسيا بإسبانيا.